مشروع الأرضية التوجيهية

I ـ حول بعض الأسس الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المغربي ما قبل الاستعمار.

1 ـ في بعض الخصائص البنيوية للمجتمع المغربي التقليدي.
2 ـ المجتمع المغربي في مرحلة الفتح الاسلامي.
3 ـ تطور الطبقات الاجتماعية .. الى بداية القرن 20.

II ـ التدخل الاستعماري وانعكاساته..

1 ـ التحولات الاقتصادية والاجتماعية.
2 ـ الكفاح الوطني ضد الوجود الاستعماري.
3 ـ نشأة الحركة الوطنية.
4 ـ تحول كمي ونوعي في صفوف الحركة الوطنية.

III ـ الأسس الاجتماعية والسياسية لتطور بنيات التبعية.

1 ـ الاستقلال الشكلي وتطور الطبقة الحاكمة.
2 ـ مرحلة سنوات 56 ـ 1963.
3 ـ مرحلة سنوات 63 ـ 1973.
4 ـ مرحلة سنوات 73 ـ 1981.

IV ـ القوى الوطنية والشعبية .. وتدهور أوضاع الجماهير.

V ـ اختياراتنا الاستراتيجية والمرحلية على الصعيد الوطني.

1 ـ التحرر الوطني وارساء أسس السيادة الشعبية.
2 ـ القوى الوطنية والشعبية وشعار الجبهة.
3 ـ بناء الأداة الثورية.
4 ـ الثورة الوطنية والثورة الاشتراكية.

VI ـ اختيارنا الاستراتيجي على الصعيد القومي.

1 ـ الوطن العربي والاستراتيجية الامبريالية.
2 ـ مضامين الصراع في الساحة العربية.

الجمعة 11 ماى 1984

مشروع أرضية توجيهية

1 ـ حول بعض الأسس الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المغربي ما قبل الاستعمار

ضد التشويه الاستعماري والرجعي، تصبح مسألة امتلاك الشخصية التاريخية على مستوى الوعي الجماهيري في مجتمع مثل مجتمعنا مسألة تكتسي أهمية استراتيجية أكيدة. ان أهمية التأكيد على الواقع التاريخي بالنسبة لنا لا ينطلق فقط من ضرورة اعادة التقييم الموضوعي والفهم العملي الصحيح لتطور مجتمعنا ونضالات شعبنا في مختلف المراحل، بل أساسا من ضرورة توضيح امتدادات هذا التاريخ في حياة المجتمع الحاضر وتحديد ضغوط الماضي على كياننا المعاصر بهدف تخليصه من ثقل الثقافة الموروثة عن عهود الظلام وتحرير الانسان المغربي الشعبي من كل أنواع الاستيلاب.

ان تحديد الواقع الراهن لمجتمعنا والامعان في بنياته الاقتصادية والاجتماعية وتحديد طبيعة الصراع الاجتماعي الدائر داخله يقتضي حتما الرجوع الى بعض المعطيات التاريخية، ليس من باب استقصاء التاريخ أو الوقوف عند تفاصيل الأحداث والوقائع، وانما من زاوية تحديد طبيعة التركيبات الاقتصادية الاجتماعية التي طبعت مجتمعنا خلال المراحل الأساسية من تطوره، والوقوف بالخصوص عند نوعية العلاقات بين مختلف فئاته الاجتماعية، ضد العلاقات التي شكلت الحافز الموضوعي للصراعات التي عرفها مجتمعنا و شكلت المحرك الأساسي في تطوره التاريخي. ان الهدف اذن هو وضع اطار عام ينبغي أن يتحدد ضمنه فكر ثوري وطني ديموقراطي ضد القراءة الاستعمارية / الرجعية لتاريخ نضال شعبنا ومن أجل تحديد للاطار السابق / السياسي لعملنا الثوري لمرحلة تاريخية عريضة.

1 ـ في بعض الخصائص البنيوية للمجتمع المغربي التقليدي.

كانت الهيكلة الاجتماعية في مغرب ما قبل بناء الدولة المخزنية تتمثل أساسا في وحدات قبلية رعوية أو زراعية، لم يسمح تماسكها والطابع الجماعي لعلاقات الانتاج الذي تعرفه من توفير فائض يسمح ببروز تمايزات طبقية واضحة. فبالرغم من المكانة وبعض الامتيازات التي كان يتمتع بها رؤساء وشيوخ القبائل داخل هذه الوحدات، فان هذا لم يؤد الى فرز تقسيم اجتماعي للعمل متطور واضح وقار وبالتالي تفجير الاطار القبلي العشائري وخلق الدولة المركزية. الا أن تطور هذا النظام وتوسع نطاقه ونمو مستوى انتاجه وحجمه البشري، كان من شأنه أن يؤدي حتما الى بروز عنصر التنافس الاقتصادي السياسي بين القبائل، فظهرت بذلك العصبية

القبلية ونشبت الحروب بين مختلف القبائل • وفي تطوره هذا ، أخذ يفقد كثيرا من خصائصه الجوهرية الأولية ومؤسساته مخزاها ووظيفتها السابقة تحت تأثير مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية ، وأساسا منها الفتح الاسلامي ودور التجارة البعيدة المدى ومتطلبات الدفاع عن حوزة البلاد ضد الغزو الخارجي (الرومان ، البرتغال ، الاسبان) وكذلك مختلف التأثيرات الداخلية لضرورة بناء الدولة المركزية على النظام القبلي خصوصا في مرحلة المرابطين والموحدين • ان القبيلة وان استمرت كاطار للتنظيم الاجتماعي الى وقت جد متأخر ، فانها فقدت بالمقابل كثيرا من وظائفها التقليدية ، وستصبح في غالب الأحيان مجرد وحدة ادارية في اطار الدولة المخزنية أو تحت وصاية "الارستقراطيات العسكرية" وأشباه الاقطاع ، دون أن تفقد مع ذلك أبدا طابعها المعارض لهذه الأجهزة المركزية وتسلطها والذي لا يعبر الا عن استمرار حيوية الحاجة الفلاحية واستمرارها كوحدة انتاجية مسجلة ضمن بنية اقتصادية ضعيفة الاندماج على الصعيد الوطني •

2 — المجتمع المغربي في مرحلة الفتح الاسلامي •

لم يؤد احتلال الرومان والبزنطيين للشواطئ المغربية ، الى تكسير الهياكل القبلية في البلاد ، وظل التماسك القبلي والمراتب النسبية هما الطابع الأساسي للبنى الاجتماعية • وهكذا لم يكن أول شكل للدولة ابان الفتح الاسلامي نتاجا مباشرا لتطور الفئات الاجتماعية والاقتصادية في المغرب فحسب ، بل أيضا نتاجا للعلاقات الوثيقة مع الشرق حيث شكل المغرب امارة تابعة للخلفاء في الشرق ينحصر دورها في تأمين الطرق التجارية الصحراوية وجلب الضرائب لصالح الخلافة •

هذه القوى الخارجية لم تكن لها القدرة على بسط سلطاتها على البلاد كلها وتفجير اطاراتها القبلية ، لضعف امكانياتها بعد اخضاع القبائل المتمسكة بحريتها من جهة ، ولأن مشروعها الاقتصادي الذي برز في خضم الصراع ضد كبار التجار المرابطين في الجزيرة العربية لم يكن يستدعي ذلك من جهة أخرى • فلم يكن هناك كبير تعارض بين نمط الانتاج التجاري الرعوي ووجود البنيات القبلية •

وقد كان لفتح الأندلس وتحويل طرق التجارة من الشرق الى الشمال انعكاسات كبرى على البنى الاجتماعية في المغرب ، فقد برزت داخل القبائل الرعوية المتنقلة التي اشتغلت بالتجارة شرائح اجتماعية قبلية تجارية عسكرية • وأصبحت التحالفات منذ القرن التاسع للميلاد تقوم مباشرة مابين التجار والشرائح الاجتماعية العسكرية للقبائل الرحل المسلحة ، التي تسيطر على الطرق التجارية • أدت هذه التحالفات الى ظهور امبراطوريات كبرى ذات أصول قبلية كالموحدين والمرابطين والمرينيين ••• ورغم أن هذه الشرائح الاجتماعية قد استطاعت توظيف العصبية القبلية لاخضاع قبائل أخرى وتأسيس لأمبراطوريات ، فان طبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذه التشكيلات لا يلبث أن يعمق التمايزات داخل القبيلة السائدة ، فتتفكك عصبيتها ، ويضعف سلطانها نتيجة لذلك • ثم تسقط تحت ضربات قبيلة أخرى

هيأها موقعها الجغرافي وعصبيتها ونضج شرائحها الاجتماعية السائدة وتحالفاتها للتفوق على منافسيها والتوصل لبناء دولتها مستفيدة من ضعف السلطة المركزية • وهكذا بقيت السلطة طيلة هذه المرحلة محصورة في اطار الأيديولوجية القبلية ، ولم تتمكن من خلق مؤسسات ادارية قارة وجهاز دولة يمكنها من توسيع قاعدتها ، وتحول استمرار سلطتها ، ويؤدي بالتالي الى خلق طبقة سائدة على المستوى الوطني تستلهم تحطيم البنيات القبلية المحلية •

في خلال هذه المرحلة نمت وتطورت أهم السمات الجوهرية للبنيات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب وأساسا الأهمية الخاصة التي تحتلها المدن والنشاط التجاري • ان معظم هذه المدن في الواقع كانت عبارة عن عواصم أنشأتها الشريحة العسكرية التجارية لمختلف السلالات التي تواردت على الحكم • وكان نشاطها الاقتصادي يتمثل — بالاضافة الى كونها شكلت مراكز مرور أساسية لقوافل التجارة البعيدة — في الصناعة اليدوية (من دباغة وحدادة ونجارة وغيرها) التي تنتج بضائع تلبي في غالب الأحيان حاجيات الانتاج الفلاحي في حين أن البادية كانت تنتج بضائع محلية من هذا النوع بحيث أن اللجوء الى المدينة لم يكن الا بشكل تكاملي • وكان هذا عاملا من العوامل التي حالت دون نمو وتطور الصناعة في المدن بشكل كافي وايجاد سوق واسعة لها تضم المدن والبوادي ، اضافة من جهة الى خضوع السلالات المركزية عن طريق فرض الضرائب ، ومراقبة التبادل الداخلي ... ومن جهة ثانية ومع سقوط السلالة الحاكمة وبروز سلالة جديدة — وما يرافق ذلك من دمار وتخريب — تصاب كل أوضاع الحرفيين بالافلاس ، فلا يتحقق ذلك التراكم الحرفي الذي يشكل بوادر التطور نحو النظام الرأسمالي •

3 — تطور الطبقات الاجتماعية السائدة منذ القرن الخامس عشر الى بداية القرن العشرين •

منذ القرن الخامس عشر ، مرحلة تطور البورجوازية الأوروبية الميركنتيلية وتوسعها طرد العرب من اسبانيا وتم احتلال الشواطئ المغربية من طرف الاسبان والبرتغال وتحولت طرق التجارة الافريقية والأوروبية من البر الى البحر ومن الشمال نحو الغرب .. هكذا سيفقد المغرب دور الوسيط الاجباري من افريقيا الى أوروبا • هذه التحولات جعلت الشرائح الحاكمة (المرينيين والوطاسيين) في المغرب تفقد جزءا هاما من فائض القيمة الذي كانت تجنيه من التجارة البعيدة وجعلها تعمل على تعويض هذه الخسائر بزيادة الضرائب على القبائل .. فاتجهت نحو مركزة القبائل الرحل ونزع سلاحها ثم توجيهها نحو الفلاحة • وقد عرفت هذه المرحلة تمردات قبلية واضطرابات شاملة قلصت من سلطة الدولة المركزية وعمقت ضعف الهياكل القبلية ، وأصبحت ظاهرة السيبة احدى المميزات الأساسية للواقع المغربي •

اذ باستثناء بعض الفترات الزمنية المعينة ، فان السلطة المركزية لم تتمكن من السيطرة على مجموع البلاد ، بل ظل عدد من القبائل وخاصة منها القاطنة

في الجبال يرفض باستمرار شرعية السلطة القائمة ((المخزن)) ويتشبث بتقاليد الحياة الجماعية ويقاوم بالسلاح الغزو المخزني المتكرر، وكانت بلاد "السيبة" أي الأراضي التي لم تكن خاضعة لمراقبة السلطة المركزية، هي عبارة عن وحدات مستقلة ومتجانسة ومتكاملة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، تعيش حياة جماعية تضامنية وتعمل باستمرار على حفظ استقلالها والدفاع عنه.

واذا كان المخزن يستعمل العنف والاحتلال العسكري من أجل التمكن من السلطة، فلقد اتصف هذا الأسلوب القمعي المباشر بأسلوب المناورة والتحايل. فعمل على التدخل في الخلافات القبلية قصد تنميتها، كما مارس التفاوض مع بعض رؤساء القبائل قصد نيل "البيعة" مقابل تركيز نفوذهم وتحويلهم من "شيوخ" منتخبين الى اقطاعيين يندمجون ضمن هيكل المخزن عن طريق "مكافآتهم" وربطهم بمصالحه.

في مرحلة ما قبل تحول طرق التجارة البعيدة، كانت الشرائح التجارية والعسكرية الحاكمة تجد في الأرباح التجارية ما يغنيها عن تملك وسائل الانتاج (الأرض) وتخفيف الضرائب على القبائل. أما في هذه المرحلة فقد شكل سياسة تسليم الاقطاعات التي لم تكن تقتصر على رؤساء القبائل فحسب، بل امتدت كذلك الى شيوخ الزوايا وعائلات الشرفاء حجر الزاوية في سياسة الأوتوقراطية الحاكمة لعقد تحالفاتها مع الشريحة العسكرية السائدة في البادية والتقدم في خلق طبقة "اقطاعية" تضطلع بمهمة مراقبة المواطنين: تحصيل الضرائب وحماية الأسواق التجارية.

وفي هذه المرحلة أصبحت الشرائح الدينية (الزوايا) تشكل القوة البديل المنظمة المؤهلة للاستيلاء على السلطة. في غياب الشروط الموضوعية لبروز الشريحة القبلية. فالشكل التنظيمي الممركز للزاوية والثروات الهائلة التي استطاعت مراكمتها كسلطة دينية عن طريق الهدايا والتطبيب والضرائب التي تجنيها من حمايتها للأسواق التجارية، بالاضافة الى قدرتها على التعبير عن مطامح الجماهير برفعها للواء محاربة الأجنبي المحتل، وتوصلها لبلورة هذا الشعار في اطار ايديولوجية دينية، مكنها من تعبئة الجماهير المغربية والاطاحة بسلطة القبائل التي أصبحت عاجزة عن الاطلاع بالسلطة السياسية. ودشنت بذلك مرحلة جديدة في التقدم نحو فرز طبقي على أسس اقتصادية.

لقد عملت الأوتوقراطية الدينية وحليفتها الشريحة التجارية والعسكرية منذ ذلك الحين (السعديين) على تشييت القبائل الرحل، تحويلها الى جيش، واتجهت نحو اتمام تكسير الهيكلة القبلية بافراغ نظام الجماعة من محتواه عن طريق تدعيم سلطة الشيوخ وتشريع استغلال رؤساء القبائل للمواطنين، التي تمت عبر الظهائر، وعبر سياسة تسليم الاقطاعات (اقطاع استغلال، اقطاع تمليك، نظام التنفيذة ونظام القرآن).

ويمكن تلخيص آلية الاستغلال في نهاية القرن التاسع عشر على الشكل التالي : الزوايا تتولى مهمة القمع الأيديولوجي ، القواد والشيوخ والقبائل يؤطرون الجماهير ويجبرون الضرائب لصالحهم ولصالح المخزن ويحافظون على الأمن . التجار ينظمون تحويل المنتوج الصناعي الى الأسواق القروية والمنتوج الزراعي الى المدينة والى الخارج ، متطلعين بدور الوسيط بين ممثلي الدول (الأمبريالية) والمخزن الذى يحتكر التجارة الخارجية .

هكذا عرفت بلادنا خلال هذه المرحلة تقويض النظام القبلي ، ظهور الملكية الفردية العقارية ، بداية تشكيل البورجوازية الكومبرادورية والفلاحين الكبار أشباه الاقطاع .

ففي نهاية القرن التاسع عشر تعاظم دور التجار في الأجهزة المالية والديبلوماسية للدولة خصوصا في عهد السلطان عبد العزيز . ورغم أن التجارة مع الخارج هي المورد الأساسي لهذه المنطقة فقد شمل نشاطها الاقتصادى كذلك امتلاك العقار (المنازل والدكاكين والأراضي) . ففي نواحي فاس مثلا ، كان التجار يملكون 240 ، 79 هكتار من 000 ، 172 هكتار هي في الأصل ملك لثمانية قبائل ، أى نسبة 46 ٪ من الأراضي الجماعية بناحية فاس ، يستثمرونها بواسطة نظام الرباع ، الخماس ، الخباز ، أو نظام المسلمين عند الشرفاء .

نستخلص من هذه المرحلة ان القاعدة الطبقية للحكم في المغرب قبل الاستعمار تشكلت من شرائح التجار وأشباه الاقطاع الذين كانوا يشكلون الركيزة الأساسية لمراقبة الفلاحين . وقد وجد الاستعمار في الشرائح العليا لهذه الفئات (شيوخ الزوايا ، القواد ، التجار الكبار) حليفه الأساسي في التهييء لعملية الغزو . فبعد أن دخلوا فرادى في حماية الأجنبي ، لان ذلك يقوى مواقعهم السياسية والاقتصادية ، شكلوا عضده وعبدوا له الطريق لفرض "حمايته" بالعنف على باقي الشعب المغربي .

II — التدخل الاستعماري وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

كان للتدخل المباشر للاستعمار ، الذى اتخذ شكله الرسمي بالتوقيع على عهد "الحماية" في 1912 من طرف العائلة الملكية ، انعكاسات عميقة على البنية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب ، وكانت السياسة الاستعمارية في بلادنا تهدف الى استغلال القدرات المادية والبشرية للشعب المغربي طبقا لما تحتاجه السوق الفرنسية ، وذلك في اطار نظام تقسيم العمل الرأسمالي الكولونيالي . تركزت سياسة الاستعمار هذه على ثلاثة محاور :

- أولا : احتكار السوق المغربية لترويج منتجات الميتروبول ، وذلك بتقويض ما تبقى من نمط الانتاج المغلق ، أى القضاء على الملكية الجماعية وتوفير امكانية السيطرة على الأرض .
- ثانيا : بلترة جزء من الفلاحين قصد استعمالهم في الصناعة والمناجم والجيش الاستعماري .

ـ ثالثا : دعم القوة المحليـة الرجعية وربط مصالحها بمصالحـه .

لقد كانت هذه الاستراتيجية تتطلب بسط سلطة الاستعمار بضرب مقومات الشخصية المغربية ،وتجزئة البلاد بشريا وترابيا (منطقة موريطانيا ،منطقة الصحراء منطقة " الداخل" ،منطقة الشمال وتدويل مدينة طنجة) بغية عزلها عن باقي الأمة العربية . وقد أدرك الاستعمار أن اخضاع البادية التي استمرت فيها المقاومة حتى سنة 1936 ،هو أحسن ضمان لسيطرته على البلاد بكاملها . وفي هذا الاتجاه ، كان أسهل حل وأرخصه تكلفة ،أن عقدت الادارة الاستعمارية في المغرب تحالفات مع أشباه الاقطاع شيوخ وقواد المخزن في البادية ،وكذلك شيوخ الزوايا، وجعلت منهم وسيلتها الأساسية لمراقبة الفلاحين وقمع انتفاضاتهم ،تحت القيادة الفعلية للادارة الاستعمارية " المراقبون المدنيون" و" ضباط الشؤون الأهلية" . ان التدخل الاستعماري لم يخلف أثرا ملحوظا على البنيات الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل أن مجمل التحولات التي أحدثها وما رافقها من تناقضات اجتماعية وسياسية ... شكلت حافزا لتوضيح التصنيفات الطبقية داخل مجتمعنا والدفع بالصراع داخليا وخارجيا ما بين القوات المتناقضة المصالح : القوات الاستعمارية من جهة وأوسع الجماهير الشعبية من جهة أخرى .

1 ـ <u>التحولات الاقتصادية والاجتماعية :</u>

ان أهداف النهب والاستغلال ، قد جعلت السياسة الاقتصادية الاستعمارية ترتكز على محاور أساسية ،وهي :

ـ في الميدان الفلاحي :

السيطرة على أخصب الأراضي الزراعية بالغصب أو الاكراه واستثمارها بواسطة التقنيات العصرية قصد توفير أعلى انتاجية ممكنة .

ـ في ميدان المواد الأولية :

استثمار المواد الأولية التي يزخر بها باطن المغرب واستخراجها بغرض تصديرها نحو "البلد الأم" وتلبية حاجيات السوق الاستعمارية . ومن أجل ذلك عمل الاستعمار على تحديد الانتاج الفلاحي والمعدني ونوعيته حسب حاجياته الداخلية أو حاجيات تصديره للسوق الدولية ،وأيضا حسب امكانيات مختلف مستعمراته التي كانت ترغمه على التخصص في مادة دون الأخرى حسب توزيع منسق يخدم المصالح الاستعمارية العامة .

ولتحقيق مراميه في الميدان الفلاحي وميدان المناجم اضطر الاستعمار من جهة الى بناء شبكة من المواصلات اتجه غالبها بشكل عمودي أي في اتجاه الموانئ حتى يسهل التصدير، كما لجأ الى تصنيع بعض المدن تصنيعا خفيفا يسمح بتحويل بعض المواد الأولية قبل تصديرها ، وكذلك انتاج بعض المواد المصنعة قصد الاستهلاك الداخلي .

وخلاصة القول أن السياسة الاقتصادية الاستعمارية كانت تستهدف بالأساس استنزاف الخيرات المغربية واستغلالها خاصة في ميدان الفلاحة والمناجم، وليس تغيير الواقع المغربي والحاقه بنمط الانتاج الرأسمالي الاستعماري.

ورغم ذلك، فان التدخل الاستعماري قد قد خلف آثارا عميقة على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيش عليها البلاد.

فعلى المستوى الفلاحي ظهرت الضيعات الاستعمارية بيد المعمرين، تلك الضيعات التي استغلت بطرق رأسمالية اعتمدت الوسائل التقنية الحديثة و اعتمدت علاقات رأسمالية في الانتاج — رغم عقلية المعمر — وظهرت تبعا لذلك فئة من العمال الزراعيين المغاربة المأجورين.

وبالمقابل، فان اغتصاب الأراضي قد خلف جمهورا واسعا من الفلاحين المعدمين النازحين نحو المدن بحثا لسد رمق العيش.

أما الصناعة الخفيفة في المدن، فلقد أدت اجتماعيا الى ميلاد طبقة جديدة : الطبقة العاملة المكونة أغلبها من الفلاحين المهاجرين من البادية.

والجدير بالذكر أن هذه الهياكل الرأسمالية قد لحقها الاستعمار في مجتمعنا دون أن يغير جوهريا الهياكل القائمة "الاقطاعية" منها والصناعة اليدوية، الفلاحة الجماعية، بل اختار تدعيم بعضها على حساب البعض الآخر، كما كان الشأن بالنسبة لتحالفه مع "الاقطاعية". لقد عمل الاستعمار عن طريق سياسة "القواد الكبار" على تركيز الفئات الشبه الاقطاعية وتوسيع نفوذها — مقابل دعمها له في عملية تهدئة البلاد — واخراجها من أوضاعها المتأزمة بل ودعمها دعما حاسما برفعها من وضعية الفئة المعزولة الى وضعية الطبقة القوية السائدة وذات المصالح المرتبطة مصيريا مع مصالح الاستعمار.

وان نظرة خاطفة على وضعية الملكية الزراعية آنذاك لكافية لاثبات ذلك :

— من جهة تحول نحو 16٪ من مجموع الأراضي وأخصبها أي 1 100 000 هكتار من يد الفلاحين الصغار الى يد نحو 6 000 معمر بالغصب والاكراه.

— من جهة أخرى نمت ملكيات الخونة والاقطاعيين وأصبح 10٪ من السكان يملكون 40٪ من مجموع الأراضي الزراعية في حين أن 50٪ من مجموع سكان البادية لم يعودوا يملكون شيئا على الاطلاق.

لقد تضخمت القوة الاقتصادية لأشباه الاقطاع في هذه المرحلة، حيث أصبحوا يسيطرون على حوالي 4 000 000 هكتار سنوات 1950 — 1952. يملك منها أمهروق مثلا 55 000 هكتار، والعيادى 45 000 هكتار، والكلاوى 15 000 هكتار، بينما كانت مساحة الأراضي التي في حوزتهم قبل ذلك تبلغ 2 000 000 هكتار يتقاسمها 7 500 شخص، يتراوح معدل الملكية فيها ما بين 80 و 100 هكتار.

أما فيما يتعلق بالشريحة التجارية فرغم ارتباطاتها التاريخية مع المحتلين بقيت الى نهاية الاستعمار تتطور في ميدان المضاربات العقارية والتجارية، تصدير المنتوجات المغربية، استيراد الالات الفلاحية ومواد الاستهلاك، الشاي، السكر الزيوت، الصابون. ولم تستثمر في الميدان الصناعي، ففي الخمسينات نجد مساهمة "الشركة المغربية" في اقتصاد البلاد لا يتعدى نسبة 5٪ مستثمرة في 12 شركة جلها في قطاعي النسيج ومطاحن الدقيق.

وبالرغم من انتعاش هذه الفئة خلال الحرب العالمية حيث كدست أرباحا هائلة من المضاربة على الحبوب، يمكن القول أن سيطرة الرأسمال الأجنبي على القطاع العصري لا يفسر وحده هذه الوضعية، بل هناك العقلية الطفيلية لهذه البورجوازية التي تتسم بمعاداة الاستعمار وتفضل اكتناز الأرباح الطائلة التي تجنيها من نشاطها الطفيلي في اقتناء الذهب والصوف والأثاث الثمين.

2 — الكفاح الوطني ضد الوجود الاستعماري.

ان تقاليد الشعب المغربي هي التصدي للغزو الأجنبي وحفظ السيادة الوطنية من العدوان الخارجي أيا كان نوعه. وهذه التقاليد نفسها هي التي تأكدت وتعمقت من خلال الكفاح ضد الاستعمارين الفرنسي والاسباني. ولقد عرف هذا الكفاح مرحلة بروز الحركات الشعبية المسلحة التي شكلت ثورة عبد الكريم الخطابي أبرزها وأمجدها، وأعطتها حركات ماء العينين والهيبة وموحى وحمو الزياني وغيرهم، طابع المقاومة الشعبية المسلحة ضد الوجود الاستعماري، سواء في شمال البلاد أو أقصى جنوبها.

بعد هذه المرحلة البطولية، وبعد أن تمكن الاستعمار من "تهدئة" البلاد بقوة الحديد والنار، انتقل الكفاح الى مرحلته الثانية: مرحلة تأسيس حركة وطنية شاملة، ثم تبلور هذا الكفاح على مختلف الواجهات وبشتى الأشكال، السياسي منها والنقابي والعسكري.

وليس الهدف هنا هو الدخول في تفاصيل التحليل التاريخي للحركة الوطنية — رغم أهمية هذا التحليل — لكن فقط ابراز أهم التطورات التي كان لها انعكاس مباشر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وطبعت التطور السياسي للبلاد ومستقبل جماهيرنا الكادحة.

سنقتصر اذن على ايجاز الأسس التي انبنت عليها الحركة، وأهم التطورات التي عرفتها، وأخيرا النتائج الحاسمة التي أدت اليها.

3 — نشأة الحركة الوطنية: أسسها العقائدية والاجتماعية.

بالرغم من أن الاستعمار قد عمل باستمرار على عزل المغرب وتطويقه، فان الحركة الوطنية قد استمدت أسسها العقائدية من الحركة الاصلاحية التي نشأت وتبلورت

من تفاعل بين المشرق والمغرب العربيين، وعرفت في المغرب بـ"الحركة السلفية".

كان هدف هذه الحركة الفكرية هو بالدرجة الأولى محاربة الشعوذة و"تطهير الدين من الخرافات التي ألصقت به والعودة الى روح السنة المطهرة". ومن أجل ذلك طرحت شعارا : حرية الفرد والأمة، فاكتسبت بذلك طابعا وطنيا مناهضا للوجود الاستعماري.

لقد شرعت النواة السلفية المغربية الأولى (مولاى العربي العلوى، علال الفاسي بو شعيب الدكالي، المختار السوسي ...) في حملات "الوعظ والارشاد"، كما دعت للتجنيد من أجل : "نبذ الخرافات والتخلص من سلطة المشعوذين الذين يحركهم الاستعمار، ويترأسهم بعض الاشراف الطامعين في العرش".

ان هذه الحركة لم تلبث أن انتقلت الى طور التجنيد الجماهيرى الواسع، خاصة بمناسبة التصدى لمؤامرة "الظهير البربرى" .. وعن طريق هذا التجنيد استطاعت بالفعل أن تنسف المؤامرة الاستعمارية الرامية الى تقسيم الشعب المغربي، فارتفعت بذلك الى مستوى حركة سياسية وطنية تناهض الاستعمار وتعبئ الشعب من أجل ذلك.

ووفقا للأسس العقائدية للحركة، كان من الطبيعي أن تعتمد في انطلاقتها على فئة من المثقفين المنخرطين في الزوايا والجامعات، كجامعة القرويين على الخصوص، المنسجمين روحيا مع مبادئ الحركة من جهة، والمعرضين من جهة ثانية للاضطهاد الاستعماري المتمثل في احتكار المناصب الادارية من طرف الأطر الاستعمارية .. وكذلك فئة البورجوازيين، وأغلبهم تجار كبار اغتنوا خلال الحرب العالمية وأصبحوا يعانون من الضغط الاستعماري الذى يحد من نمو مصالحهم ويمنعهم من التطور. أما الصناع وصغار التجار، ويمثلون أكثر من ثلث سكان المدن، فلقد تعرضوا لظروف جد عصيبة، نتيجة المزاحمة القاهرة التي فرضتها المنتوجات الاستعمارية، وتدهور الأحوال المعيشية العامة الشيء الذى ينعكس بتقليص سوقهم وافلاس أوضاعهم، وهذا دفعهم للانخراط في صفوف الحركة، متشبعين بمبادئها الوطنية والروحية.

ان هذه السمات العقائدية والاجتماعية التي انبنت عليها الحركة الوطنية قد جعلتها في مراحلها الأولى تجد أفقها النضالي في اطار اصلاح الأوضاع القائمة الناجمة عن السيطرة الاستعمارية دون طرح التصدى لهذه السيطرة بالأساس وايجاد الوسائل الضرورية لانهائها.

4ـ تحول كمي ونوعي أساسي في صفوف الحركة الوطنية.

أشرنا سابقا الى التدهور الفاحش الذى عرفته أوضاع صغار الفلاحين نتيجة اغتصاب أراضيهم من طرف المعمرين .. وكذلك الانخفاض الباهض في أسعار المنتوجات الفلاحية مما زاد في تضخيم ظاهرة الهجرة الى المدن .. كما أشرنا الى الظروف التي أحاطت بميلاد الطبقة العاملة، والى جانب ذلك توسع حجم فئات العاطلين

المكدسين في المدن ...

ان التحاق هذه الفئات الاجتماعية بصفوف الحركة الوطنية جعل شعاراتها تتجاوب الى حد ما مع مصالح نضالاتهم الاجتماعية — سيجعل هذه الأخيرة تدخل مرحلة جديدة تفتح فعلا آفق النضال الوطني الجذري بكل مكوناته الاجتماعية والسياسية ووسائله النضالية المتعددة الأشكال والواجهات.

ان النضال النقابي الذي خاضته الطبقة العاملة، لم يشكل مدرسة لبلورة وعيها وتأكيد قدرتها الكفاحية فحسب، بل شكل دعامة أساسية في اطار النضال الوطني العام، وجعل الطبقة العاملة تدرك دورها الطليعي وتسجل مجمل نضالها المطلبي في اطار رفض للحماية والمطالبة بالاستقلال (كما جاء في مؤتمر الاتحاد العام للكونفيدرالية النقابات المغربية نونبر 1951).

ان نمو الحركة الجماهيرية وتوسع نطاق نضالاتها، والربط الذي حققته ما بين النضال المطلبي والديموقراطي والنضال السياسي، قد دفع بالحركة الوطنية ككل الى الانتقال من طور المطالب الجزئية الاصلاحية الى مرحلة النضال السياسي الشامل من أجل وضع حد للسيطرة الأجنبية وتحقيق استقلال البلاد.

وأمام تبلور الوعي الوطني للجماهير الشعبية واقدامها على النضال من أجل حقوقها المشروعة، لجأ الاستعمار الى تصعيد سياسته القمعية، خاصة على اثر الموجة الرجعية التي اكتسحت فرنسا اثر سقوط "الجبهة الشعبية".

ان تصاعد القمع والارهاب : منع حزب الاستقلال ونفي قيادته، المنع العملي للمنظمة النقابية، الاعتقالات والتصفيات الواسعة النطاق .. ان هذه الأساليب الفاشية والمناخ العام الذي خلفته، قد طرحت ضرورة الدفاع عن النفس واتباع أساليب جديدة تمكن من مواجهة التحدي الاستعماري.

وهكذا تأسست الخلايا الأولى للمقاومة المسلحة في المدن، ونظمت بنجاح العمليات الفدائية ضد السلطة الاستعمارية وعملائها الخونة. ان هذا الكفاح المسلح قد وجد عطفا وتجاوبا لا حدود لهما في صفوف الجماهير الشعبية التي تضامنت معه وشكلت محيطه الطبيعي والوقائي. وبالمقابل، فان المقاومة المسلحة باتساع تنظيماتها التي عمت أغلب المدن قد استطاعت الالتحام بالجماهير وتعبئتها وتأطير وقيادة نضالها في واجهات مختلفة : المظاهرات الشعبية الضخمة احتجاجا على الوجود الاستعماري، رفض أداء الضرائب، مقاطعة المنتوجات الاستعمارية .. الخ.

ان هذه الحلقة النضالية الجديدة، حلقة الكفاح المسلح، قد ارتبطت بنجاح بالحلقات الأخرى : النضال النقابي والمطلبي، النضال السياسي والديموقراطي .. جعلت كل الروافد تصب في مجرى واحد : نضال الشعب المغربي من أجل طرد المستعمر وتحقيق الاستقلال التام والسيادة الوطنية.

ان هذا النضال سيزداد دعما وتبلورا بتأسيس جيش التحرير في الشمال والجنوب، الشيء الذي يعتبر بالغ الأهمية. ذلك أن جيش التحرير لم يحي تقاليد المقاومة

الشعبية فحسب، بل عمل بشكل أساسي على اسهام الجماهير الفلاحية في النضال الوطني ، وتوفير اطار تتدمج فيه كل الطاقات الشعبية من أجل تحرير البلاد وتحطيم الهياكل الاجتماعية والسياسية التي سمحت بتركيز الاستعمار، كما لعب دورا بارزا في ترجمة البعد الوحدوي للنضال الوطني وتسجيله ضمن اطار تحرير المغرب العربي ككل عن طريق الكفاح المشترك ضد العدو المشترك .

نرى اذن أن التحول الاجتماعي الذي عرفته الحركة الوطنية بالتحاق الجماهير العمال والفلاحين بصفوفها ، قد شكلت تحولا كميا أساسيا تجلى في توسيع قاعدتها ونطاق نضالاتها في حين أنه ترجم عمليا بتحول نوعي في شعارات الحركة وأساليبها النضالية وجعلها ترتفع الى مستوى الحركة الوطنية الجذرية المناضلة بالملموس من أجل السيادة الوطنية .. بل موضوعيا الى مستوى ثورة وطنية بمضمونها الاجتماعي والسياسي .

ان مبادرة المقاومة المسلحة وجيش التحرير وارتباطها بحلقات النضال النقابي المطلبي والسياسي العام ، قد زعزعت بالفعل دعائم النظام الاستعماري وبث الفوضى في مؤسساته وألحقت به الهزائم تلو الأخرى وجعلت التصرف متناول الجماهير الشعبية .

وأمام اجماع الشعب المغربي واصراره على نيل استقلاله وطرد المستعمر، وأمام تطور تنسيق النضال على مستوى المغرب العربي .. أصبح الاستعمار يبحث عن مخرج يسمح له باجهاض المد التحرري الشعبي والحفاظ على مصالحه الحيوية الى أقصى حد ممكن ، أي نهج نفس السياسة التي نهجها في مختلف المستعمرات باستبدال الاستعمار العتيق بالاستعمار الجديد . الا أن هذا التحول لم يتم بشكل آلي ، بل نتيجة لجملة من الصراعات والتناقضات الأساسية منها والثانوية .

5 — مساومة "ايكس ليبان" : اجهاض للثورة الوطنية المغربية .

أشرنا سابقا الى أن الاستعمار اختار من البداية التحالف مع الفئات الشبه الاقطاعية كوسيلة لمجابهة الاجماع الوطني ضده ، وأصبح التحالف واقعا ملموسا على الأقل منذ امضاء عقد الحماية وما رافقه ، مقابل ذلك ، من دعم للأوضاع الطبقية الاقطاعية اقتصاديا وسياسيا .

الا أن هذا التحالف الاستراتيجي بين هذه الفئات والاستعمار لم يكن خاليا من التناقضات الثانوية ولا مصونا من الصراعات الداخلية والخلافات حول التكتيك .

ولقد برزت بالفعل خلافات أدت الى خلق تيارين في صفوف الاستعمار مقابل تيارين داخل صفوفها ، فنتج عن ذلك تكوين معسكرين داخل الحلف "الاستعماري الاقطاعي" :

ـ المعسكر الأول : تحالف المستعمر العتيق المنادى بضرورة استمرار الاحتلال المباشر (وتمثله "الاقامة العامة") مع قاعدة "الاقطاع" العتيق ويمثلها القواد الكبار والباشوات والأعيان .

ـ المعسكر الثاني : تحالف القيادة "الاقطاعية" (الملكية) أو الجناح "الاقطاعي" الوطني مع تيار الاستعمار الجديد الذى يتلخص تكتيكه في وضع الأهليين مكان الأوروبيين في تسيير الدولة مع اعطاء هذه الأخيرة تنظيما واتجاها يربطها ربطا وثيقا بالبلد المستعمر ويفسح المجال للأمبريالية العالمية لتغزو سوقه وتزيد من تقييده ، ويتحكم في المرافق الاقتصادية الأساسية ، وفي نظام المبادلات الداخلية والخارجية ، يصبح من السهل على الاستعمار الجديد املاء سياسته الاقتصادية والتجارية والعسكرية والدبلوماسية .

ان الصراع الداخلي بين المعسكرين قد نمـــى وتطور حتى أبلغ أوجه حينمـا قرر الاستعمار العتيق فرض مشروعيته واتخاذ القرارات اللازمـة ، وضمن هذه القرارات : نفي السلطان محمد الخامس .

ان هذا الحدث لا يمكن تفسيره الا في اطار الصراعات الثانوية التي عرفهـا التحالف "الاقطاعي" الاستعماري ، وما التصالح المشهور بين الكلاوى وباقي القواد والباشوات الخونة من جهة ومحمد الخامس من جهة أخرى ، الا تأكيدا قاطعا على أن الخلاف لم يكن سوى ثانوى بين قوات تنتمي لنفس التحالف الاستراتيجي : تحالف "الاقطاع" والاستعمار .

ان غلبة معسكر الاستعمار العتيق لم تكن سوى مؤقتة ، ذلك أن الكفاح البطولي الذى خاضته الجماهير الكادحة والتهديد الواضح الذى شكله الطابع الموحد للنضال الوطني على صعيد المغرب العربي ، قد جعل تيار الاستعمار الجديد يبادر لطرح توجيهه وفرض سياسته كبديل للسياسة الاستعمارية العتيقة التي عبرت عـن فشلها وعرفت الهزيمـة .

وفي هذا الاتجاه ، وحتى يتمكن من الانفراد بالثورة الجزائرية ، بادر الاستعمار بتوقيف المد الجماهيرى على صعيد المغرب وتونس ، فأسرع بمنح تونس استقلالا شكليا ، وجعل من قضية السيادة المغربية وكأنها تتلخص في رجوع السلطان ومن أجل حل هذه "المعضلة" نظم مفاوضات "ايكس ليبان" لاقرار رجوع "ابن يوسف الى عرشه" . وفي نفس الوقت مـنح المغرب استقلالا صوريا يضمن استمـرار المصالح الاستعمارية على المدى البعيد وتمتين التحالف الاستعمارى الاقطاعي وكذلك فرض فرض تعداد الهيئات المفاوضـة مع اعطاء تمثيلية وافرة للقوات "الاقطاعية" وتكييف بنود الاتفاقية الخاصة بالقضايا الاقتصادية وقضايا الأمن الداخلي والجيش بشكل يسمح ببناء الجهاز التنفيذى للدولة (الجديدة) وتسليمه للحكم الرجعي . وبهذا ربط المغرب وجعله تابعا لسياسته واقتصاده واستراتيجيته العسكرية .

ولا يفوتنا أن نشير أن قيادة الحركـة الوطنية بتزكيتها مساومـة الاستقـلال

المبتور وقبولها بالتسوية بل و تقديمها جماهيريا على شكل الانتصار الوطني الكبير - انتصار "عودة الملك الى عرشه" — قد ساهمت موضوعيا في فخ الاستعمار ولم تكن في مستوى ادراك خفاياه وأداء الدور المنوط بها في التصدى لكل مؤامرة تستهدف تشويه السيادة الوطنية •

وهكذا انتكس المد التحررى للجماهير الكادحة ، ولم تتح له الفرصة لتقوية وتمتين تنظيماته وبلورة الأيديولوجية الثورية وسط الجماهير الكادحة ، وتمرس قادته على النضال الوطني والطبقي ورفعهم الى مستوى مسؤولياتهم التاريخية •

III — الأسس الاجتماعية والسياسية لتطور بنيات التبعية والاستعمار الجديد

ان الانتقال من سيطرة الاستعمار المباشر الى عهد التبعية والاستعمار الجديد قد رافقه تحولات اجتماعية أساسية داخل المجتمع المغربي ، من الضروري تقييمها والوقوف عند سماتها الأساسية • وأهم ظاهرة في هذا الاتجاه ، التغييرات التي طرأت داخل الطبقة "الاقطاعية" السائدة بشكل يجعلها تظهر في صيغة طبقة "متجددة" نمت وترعرعت في السنوات الأولى من الاستقلال الشكلي ، ثم أكدت نفسها كطبقة حاكمة حكما مطلقا ، وبالمقابل التدهور المستمر في أحوال الجماهير الشعبية عامة والقوى الاجماعية الوطنية •

1 — الاستقلال الشكلي وتطور الطبقة الحاكمة •

في مرحلة الاستعمار كانت الادارة الأجنبية للبورجوازية الفرنسية تسيار مباشرة على السلطة والمرافق الاقتصادية في البلاد ، وتشرف على تسييرها بواسطة أطرها وجيشها ومختلف أدواتها الاستغلالية ، لكن رعاية المصالح الامبريالية في عهد الاستعمار الجديد تتطلب الاعتماد على قوة داخلية تضمن استمرار هذه الهيمنة • فكانت الطبقة المؤهلة للعب هذا الدور هي الطبقة البورجوازية الكبرى المرتبطة بالمصالح الامبريالية والمتمثلة في الكومبرادور القديم ، أشباه الاقطاع ، والعناصر البيروقراطية التي تولدت عن الاستعمار نفسه والتي سهر على تهييئها للاضطلاع بمهمة حماية مصالحه في البلاد •

لقد جاء الاستقلال الشكلي في وقت تعاظمت فيه المقاومة المسلحة وأصبحت شاملة في كل بلدان المغرب العربي • فاندلاع المقاومة في المدن وتشكيل جيش التحرير في البوادى ، وبروز الاتحاد المغربي للشغل كاطار تنظيمي للطبقة العاملة في المغرب ، كلها مؤشرات تحول عميق ينبئ بقرب نزع المبادرة من يد البورجوازية الوطنية وحليفتها الأتوقراطية الملكية • وبالتالي التقدم في اقتلاع الأسس العميقة للاستعمار في المغرب الأقصى وعلى صعيد المغرب الكبير بتنسيق مع الثورة الجزائرية • في هذا الظرف كان الاسراع بعقد اتفاقية ايكس ليبان التي جمعت على نفس مائدة الاستعمار : ممثلي البورجوازية الوطنية ، ممثلي الكومبرادور وأشباه الاقطاع •• أولى

محاولات الامبريالية لايقاف هذه الديناميـة ولاجهاض المد الثورى الذى بدأت تعرفه البلاد •

وقد شكلت الأسرة الملكية (المخزن) من الناحية السياسية خير مثالة لتركيز دعائم الاستعمار الجديد ، فبعد توقيعها على اتفاقية الحماية ، وتحالفاتها مع الاستعمار ضد ثورة ماء العينين ، الهيبة ، الخطابي ، موحا وحمو الزياني ••• ظهرت تناقضات بينها وبين هذا الأخير ، أساسها أن المخزن فقد سلطته السياسية ، وتبعا لذلك تدهورت مصالحـه المادية نتيجة السياسة الاقتصادية للادارة الاستعمارية التي دعمت على حساب سلطته ومصالحه كبار القواد والشيوخ وفتحت أبواب البلاد للمستعمرين • هذا التناقض دفع الأسرة الملكية الى أحضان الحركة الوطنية التي لم تـع الطبيعة المحدودة لهذا التناقض الذى لم يكن المخزن يسعى من ورائه الا الى اعتباره • وهكذا ضخمت هذا التناقض ذو الطبيعة الثانوية وجعلت من رجوع الملك الشعار المركزى الذى أفرغ كلمة الاستقلال من مضمونها الفعلي وهيأ الأسرة الملكيـة لمنازعـة الحركة الوطنية على السلطة ، وبالتالي استيلائها على الحكم لصالحها ولصالح حلفائها الموضوعيين ، المصالح الأمبريالية •

فلكي تستحوذ الأتوقراطية الملكية على السلطة في البلاد بعد الاستقلال الشكلي ، وتتأهل لتطبيق السياسة التي نصبت من أجلها ، كان عليها أن تعمل على تركيز سلطتها في البلاد ، وعلى عزل وتصفية القوى المناهضة لمصالحها ، ولمصالح الأمبرياليين في المنطقـة •

لقد أدركت الأتوقراطية الحاكمة أن السيطرة على السلطة تقتضي تقوية ركائزها في البادية ، عزل الفلاحين عن حلبة الصراع السياسي ، وقد شكل هذا الهدف محور السياسة الاقتصادية والاجتماعيـة والادارية للطبقة الكومبرادورية بعد الاستقلال الشكلـــي •

فبعد أن أصبح ميزان القوى لصالحها ضد الحركة الوطنية وكافة الشعب المغربي وثبتت لها السيطرة على جهاز الدولة الموروث عن الاستعمار ، سخـرته لخدمة مصالح الكومبرادور والملاكين الكبار وأشباه الاقطاع والبورجوازية العليا الادارية والعسكرية الذين شكلوا المضمون الاجتماعي للدولة •

2 — مرحلة سنوات 1956 — 1963

لقد كانت هذه المرحلة حاسمة في الصراع على السلطة بين فصائل الحركـة الوطنية والأتوقراطية الكومبرادورية التي عملت بكل الوسائل على أن تصبح السلطة الأساسية في البلاد • فمنذ الشهور الأولى للاستقلال الشكلي عملت الأمبريالية على تدعيم سلطة الكومبرادور وتمكينها من اضعاف الحركة الوطنية بكل فصائلها وابعادها عن السلطة ودفعتها لاعطاء الشرعية الدستورية لقمعها الطبقي وتصبتها لتلعـــب

دورها كعميل لها في المغرب الأقصى وفي الشمال الافريقي •

وسنحاول في هذا الجزء التعرض باختصار لخطة الأمبريالية وحليفتها الطبقة الكومبرادورية في المغرب الأقصى على المستوى السياسي ، الاقتصادي والاجتماعي •

ـ على الصعيد السياسي :

1ـ الشروع في فرز التناقضات داخل حزب الاستقلال برفضه لمطلب حكومة وطنية وتنصيب حكومة البكاي التي لم يشارك فيها الحزب الا كأشخاص •

2 ـ اللعب على التناقضات الداخلية للحركة الوطنية بجر جناحيها للحوار، وجعل كل منها يتحمل مسؤولية قمع ضد الجماهير المنتفضة (التي اصطنع النظام بعضها) • فتحت حكومة بلافريج ، تم قمع انتفاضة عدى وبيهي ، والتآمر مع الأمبريالية على ضرب جيش التحرير في الجنوب • وفي عهد حكومة عبد الله ابراهيم تم قمع انتفاضة الريف واتمام تصفية المقاومة وجيش التحرير في الشمال والجنوب •

3 ـ الدفع باتجاه بقرطسة النقابة العمالية باغداق الهبات على قياداتها وتحويلهم الى أشباه موظفين ، حيث أصبحت الدولة تدفع أجور النقابيين وتسدد لهم نفقات المقر، ولم يعد هناك فرق بين النقابي وموظف الادارة العمومية •

4 ـ كون النظام جهازه القمعي تحت اشراف الادارة الاستعمارية ـ الجيش الملكي والبوليس ـ باصدار ظهير حل جيش التحرير، ودمج عناصره مع الجنود المغاربة الذين كانوا في الجيش الفرنسي والاسباني ، ونصب على رأسه ضباطا من أبناء أشباه الاقطاع، أغدق عليهم الامتيازات والهبات وربط مصالحهم ببقاء النظام •

نفس الشيء بالنسبة للبوليس التي شكلت العناصر الانتهازية للمقاومة زبدة عناصره، بعد أن أنعم عليهم النظام برخص النقل ، ومختلف الهبات لفصلها عن العناصر المناضلة ودمجها في الجهاز القمعي الذى يشرف عليه ضباط فرنسيون •

5 ـ تشريع سلطة أشباه الاقطاع في البوادى بتزوير ومضايقة الحركة الوطنية في الانتخابات البلدية والقروية سنة 1960 ، وكذا بالحاق بعضهم بالوظيفة العمومية كقواد ، خلفاء ، شيوخ، مقدمين ...

6 ـ تشريع وتقنين السلطة المطلقة للأوتوقراطية باعلان دستور 1962 في اطار ايديولوجية الحق الالاهي ورفض مطلب المجلس التأسيسي •

7 ـ خلق الحزب الديموقراطي الدستوري (ح د د) ممثل البورجوازية القروية التقليدية وأشباه الاقطاع في الأطلس المتوسط •

8 ـ تثبيت سلطة أشباه الاقطاع والطبقة الكومبرادورية تحت القيادة السياسية للأوتوقراطية الكومبرادورية عن طريق الانتخابات التشريعية تكوين حكومة من التحالف الطبقي السائد " جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية" (ج د د) = ج ف ش) + (ح د د) ، وابعاد الحركة الوطنية عن السلطة •

9 — هجوم مزدوج على العناصر الراديكالية داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (أ و ق ش) وعلى الثورة الجزائرية الفتية قصد اضعافها وحصر مفعولها بعيدا عن شعوب المغرب وافريقيا •

ـ على الصعيد الاقتصادي :

جعلت الطبقة الحاكمة بزعامة الأوتوقراطية الملكية من التجديد القروي الذي مولته المنظمة التغذية العالمية، وسهر على تطبيقه المكتب الوطني للري حجر الزاوية في سياستها للتحالف مع أعوان البادية وتدعيم سلطتهم الاقتصادية والسياسية لتمكينهم من مراقبة الفلاحين وقمع تحركاتهم •

فرغم أن نوايا قيادة الحركة الوطنية من خلال التجديد القروي كانت تهدف الى اصلاح أوضاع الفلاحين في البادية، وعملت على نزع الأراضي من بعض أعوان الاستعمار، فان اعادة توزيع هذه الأراضي لم يستفد منه الفلاحون الفقراء، بل كانت هذه البكتارات تفوت للفلاحين الأغنياء، شيوخ، مقدمين، والتجار الأغنياء بدعوى عدم تفتيت الأرض وتسهيل استثمارها بالوسائل العصرية في اطار التجديد القروي •

ففي سنة 1960، بغض النظر عن القطاع العصري الذي تسيطر عليه البورجوازية الزراعية من معمرين أجانب ومعمرين جدد، والذي يعرف نمط انتاج رأسمالي حيث، مست عملية الحرث حوالي 000 35 هكتار من أراضي البور• واضح أن تسهيل استعمال الجرارات والتسميد والمساعدات المختلفة التي قدمتها الدولة •• لم يستفد منها الا أشباه الاقطاع القدامى، وكذلك البورجوازية التجارية والزراعية والبيروقراطية الادارية الذين استطاعوا بالرغم من ظهير 26 سبتمبر 1963 (القاضي بمنع حيازة هذه الأراضي) من اقتناء الأرض بالطرق الملتوية، وتكثيف أساليب انتاجها مع الأساليب العصرية، وبالتالي تركيز سلطة ذوي النفوذ والمال على الفلاحين •

عقب اقالة حكومة عبد الله ابراهيم الوطنية عمد الحكم الى اعادة لحم صفوفه فأعاد الى الخونة والمتعاونين أملاكهم التي كانت قد انتزعت منهم، وعمل على تدعيم جبهة الرجعية بتوزيع 000 300 هكتار من أراضي الاستعمار على حلفائه من ضباط وموظفين كبار ورجال السلطة، فتم لطبقة الكومبرادور احكام قبضتها على جماهير الشعب جاعلة من الدين بالاضافة الى الجيش والبوليس سلاحا دفاعيا وهجوميا لتزكية الاستغلال وتبرير الخنق •

هكذا تشكلت وتوحدت فئات الطبقة السائدة تحت ركاب الدولة الاستعمارية الجديدة، وأهم هذه الفئات البورجوازية الكومبرادورية التجارية والصناعية، البورجوازية الفلاحية بفصيليها التقليدي (أشباه الاقطاع) والعصري المتوسع بالفئات العليا من البورجوازية الادارية والعسكرية • كل ذلك تحت القيادة السياسية للأوتوقراطية الملكية المستمدة سلطتها من الحق الالاهي •

سيكون التجسيد الأول لهذه التحولات على الصعيد الاقتصادي التراجع عن التصميم الخماسي الذي خططت له الحكومة الوطنية والتراجع بالتالي عن الاختيارات الاصلاحية

واقرار تصميم ثلاثي يعطي الأولوية للقطاع الفلاحي والتصدير والسياحة ،خطط وتعهد بتمويله الدوائر الأمبريالية ممثلة في مؤسسة " بيرد " .

ويمكن تلخيص لعملية " بيرد " في النقط التالية :

+ على المستوى الصناعي : الاعتماد على تصدير المعادن وتطوير الصناعة التحويلية وتشجيع السياحة كموارد للعملة الصعبة من أجل الحصول على مواد التجهيز.

+ على المستوى الفلاحي : استرجاع وتوزيع أراضي المعمرين على الفلاحين "المقتدرين" (طبقت جزئيا) ،حيث تم استرجاع فقط أراضي الاستعمار الرسمي 0 000 220 قسمت الى 356 ضيعة نصفها تحت تسيير الدولة عن طريق مركز تسيير الاقتصاد الفلاحي 180 ضيعة ،والنصف الآخر أوكل تسيره للخواص. التخلي عن المكتب الوطني للرى وتعويضه بمكاتب الانماء الجهوية التي أنشئت لمساعدة ذوى الضيعات الكبيرة على توجيه منتوجهم نحو التصدير وسد حاجيات السوق الأمبريالية على حساب مصالح الجماهير والمواد الأساسية لعيشها .

+ على المستوى الثقافي : التوجه نحو تعليم نخبوى وتدشين سياسة اغلاق المدارس والطرد ،أى سياسة التجهيل الممنهج . وقد كانت انتفاضة مارس 65 المجيدة تشكل رد الجماهير العنيف عن هذا التوجه اللاوطني واللاشعبي .

3 — مرحلة سنوات 1963 — 1973 .

بالرغم من أن سنوات 63 — 1973 ،كانت مرحلة انتعاش الشرائح العليا للطبقة الكومبرادورية والبورجوازية الكلاسيكية على حساب الجماهير المسحوقة للشعب المغربي فانها عرفت كذلك بداية تعميق التناقضات داخل الطبقة السائدة نفسها .وقد عبر تشتت (ج د م د) في البرلمان والحكومة قبل انتفاضة مارس 65 ،واعلان حالة الاستثناء في 7 يونيو 1965 عن بداية الأزمة . كما عبرت محاولتي الاطاحة بالسلطة سنتي 71 و 1972 عن أوجها .

لقد كانت هذه المرحلة فترة تحول تم خلالها تهييء الشروط الضرورية لبسط نفوذ طبقة الكومبرادور والبورجوازية الفلاحية على البادية وربط اقتصاد البلاد بالسوق الأمبريالية ،الشيء الذى حتم الدخول في تقويض الهيكلة الاستغلالية القديمة . وكانت سياسة السدود والتطبيل للمليون هكتار رأس الرمح في هذا التوجه . لقد عرفت المناطق التي بنيت فيها السدود مجالا خصبا للمزايدات على ثمن الأرض وشجعت الدولة عملية تجميع الأراضي وتسليمها للملاكين الكبار بدعوى رفع الانتاجية . وتكلفت مراكز التنمية الجهوية بتصميم وسائل الانتاج العصرية من تسميد وميكنة ،كما فرضت على الفلاحين زرع منتوجات معينة كالشمندر والقطن . وكان قانون الاستثمارات لسنة 1963 الذى ينص على انزال عقوبات تصل الى نزع الملكية بالنسبة للمتخلفين الذريعة القانونية لمراقبة الانتاج وتوجيهه ،وبالتالي دفع الفلاحين الصغار الى نظام المشاركة مع الملاكين الكبار وللتسليم في أراضيهم .

وهكذا تحولت أراضي آيت عادل وقصر السوق ومنطقة بني ملال الى أراضي تنتج الشمندر تقوم بتحويله الى سكر مصانع يسودها الرأسمال الأجنبي ، يبيعه السماسرة للجماهير المغربية بأضعاف ثمنه في السوق العالمية ، ويتحول ربح هذا السكر الى سدود تستفيد منها طبقة الكومبرادور والبورجوازية الفلاحية على حساب أراضي الفلاحين الفقراء الذين يحولون الى بروليتاريا زراعية في أحسن الأحوال .

ويتم الاستيلاء على الأراضي وتشريد الفلاحين بطرق مختلفة ، منها تدخل الدولة لنزع الأرض بدعوى المصلحة العامة ، الضغط على الفلاحين لبيع أراضيهم بأثمان بخسة ، نزع الأرض من الفلاحين وتعويضها لهم بأراضي أقل خصوبة ، دفعهم الى الافلاس عن طريق اغراقهم بالقروض أو بالقمع الشرس كما حدث في أولاد خليفة .

شهدت هذه المرحلة بموازاة ذلك سيطرة تامة للرساميل الأجنبية على بلادنا ، وتم التوجه نحو الصناعة التحويلية الخفيفة واستيراد وسائل التجهيز ، والانتاج من السوق الامبريالية بالاعتماد على السياحة وتصدير المواد الخام والغير المصنعة الشيء الذي نتج عنه استحالة تطور الصناعة المحلية ، ضرب قوى الانتاج ، تضخم قطاع الخدمات واغراق البلاد في التبعية .

في البلدان التابعة حيث الطبقة المسيطرة مرتبطة بالامبريالية ، يتم تحويل فائض القيمة الى البلدان الرأسمالية ، وبالتالي فان الطبقة المسيطرة تعوض هذه الخسائر بالاستغلال المتصاعد والكثيف للطبقات المنتجة وعلى رأسها الطبقة العاملة . وذلك بتفكيك اقتصاد البلاد ، وبقلب علاقات الانتاج ، أي ادخال نمط الانتاج الرأسمالي الذي عرفه المغرب ابان الاستعمار واستمر بعد ذلك بعد الاستقلال الشكلي .

لقد نمت هذه الطبقة اذن في اطار نظام التخصص العالمي تحت هيمنة الامبريالية ، وبشكل طولي على جهاز الدولة . فالدعم الاقتصادي الذي تسديه مختلف أجهزة الدولة لهذه الطبقة هو الذي سيسمح لها بانتقال من هيمنة المزايدة على الحبوب ، الشاي ، السكر والجلود ... الى الاستحواذ على صناعة الزيوت والنسيج ، المركبات السياحية ، مقاولات البناء ، التربح على أجهزة الاستيراد والتصدير من جهة ، ومن جهة أخرى تركيز الهجوم على الفلاحة ضمن خطة تحديث وسائل الانتاج في البادية وربطها بالسوق الامبريالية . فجهاز الدولة هو الذي يوزع الصفقات التجارية ، اقتصادية رخص التصدير والاستيراد على طبقة الكومبرادور ، وهو الذي يتحمل أعباء تجهيز الأراضي الفلاحية ويمكن المعمرين الجدد من مركزة الأراضي المسقية والخصبة . ان جهاز الدولة هو المنسق الرئيسي للانتاج ولتوزيع البضائع والأرباح على الطبقة المسيطرة والرأسمال الأجنبي ، وأجهزتها القمعية هي التي تسخر لقمع الطبقات المسحوقة وتنظيم أساليب النهب والرشوة .

لقد أدى التوجه الاقتصادي لطبقة الكومبرادور تحت تعليمات " البيرد " الى دخول بلادنا في عملية جدلية مؤداها تمركز وسائل الانتاج ، خاصة الأرض في يد الكومبرادور (البورجوازية الزراعية العصرية التي استجابت لمخططات الامبريالية) . كما اندمجت الشرائح العليا لهذه الطبقة مع الاحتكارات الفرنسية والأمريكية في البلاد ، وتم القضاء بصورة نهائية على آمال البورجوازية المتوسطة في تحقيق نظام

رأسمالي مستقل من جهة ، ومن جهة أخرى تفقير وتشريد الجماهير الكادحة واتساع البطالة ، غلاء المعيشة ، ثقل الضرائب والطرد الممنهج لأبناء الشعب من المدارس والكليات .

في ظل هذا الواقع الذي يتسم بتعفن جهاز الدولة ، انتشار الرشوة والمحسوبية تناقض الهيكلة الاستغلالية الداخلية ، وتصاعد نضال الجماهير في كل القطاعات بشكل يهدد بخطر انفجار شعبي .. أصبح من الضروري تجاوز شكل السلطة الملكية المتعفنة التي ظهر أنها فقدت وظيفتها في خدمة مصالح التحالف الطبقي السائد . فتقلص مفعولها الأيديولوجي ، انفضاح شعوذتها جعل بقاءها عالة على مصالح الأمبريالية وعلى الطبقة الحاكمة التي تفرض عليها الأوتوقراطية الكومبرادورية وصايتها وقيادتها السياسية .

لقد كان جوهر أزمة الطبقة الحاكمة قبل المحاولة الانقلابية في 10 يوليوز هو الأزمة الاقتصادية العميقة التي تتخبط فيها نتيجة انعدام امكانية استمرار نمو الرأسمال الكومبرادوري في المستوى الذي وصلته البلاد من التبعية .

ان تشكيلة الجنرالات والكولونيلات التي حاولت قلب السلطة بالاضافة الى الامتيازات التي تتمتع بها والتي تدعمها أوتوماتيكيا في الشريحة العليا للبورجوازية الكبرى ، كانت في نفس الوقت تستقي جذورها من صفوف الملاكين الكبار التقليديين . فهي اذن من الوجهة الطبقية تشكيلة من فئات الطبقة الحاكمة تعاني من نفس انعكاسات الأزمة التي تعيشها الطبقة برمتها . ومبادرتها الانقلابية كانت أساسا محاولة لحل التناقض داخل الطبقة الحاكمة بتجاوز شكل السلطة الملكية المتعفنة .

ان تفاقم الأزمة الاقتصادية وتصدع كيان الطبقة الحاكمة من جراء ثقل الاحتكار الأمبريالي ، تدمر أشباه الاقطاع ، تصاعد مطالب الكومبرادور ، سخط البورجوازية الادارية والعسكرية ... كلها عوامل أدت الى دخول الأوتوقراطية الملكية في تطبيق سياسة ترمي لاشراك الطبقة الكومبرادورية في كبريات الأعمال الصناعية والتجارية الأجنبية في المغرب . واستبدال التيكنوقراطيين الأجانب بأبناء البورجوازية الكومبرادورية والشرائح العليا للبورجوازية المتوسطة . والعمل على تشريع وتوسيع مصالح الأمبريالية في البلاد باعطائها امكانية اعادة هيكلة الاقتصاد المغربي وتوجيهه حسب حاجيات التقسيم الجديد الدولي للعمل .

4 مرحلة سنوات 73 — 1981 .

لقد تمكنت الأمبريالية وعميلتها الكومبرادورية منذ الاستقلال الشكلي من تفكيك الاقتصاد الوطني وتقويض كل امكانية للتكامل في مختلف القطاعات الانتاجية في المغرب . وأصبح كل نشاط اقتصادي قطاعي يكمل الدورة الانتاجية للاقتصاد الأمبريالي في بلدان المركز ، ويفرض استيراد المواد الضرورية لاكمال الدورة الانتاجية للاقتصاد الكومبرادوري .

ان هذا الترابط جعل أزمات الأمبريالية تنعكس بشكل أوتوماتيكي على الاقتصاد

المغربي ، وجعل بالتالي وجود الطبقة الكومبرادورية مرهون بالدعم المشروط الذى تسديه لها الأمبريالية في شكل قروض، اعانات، مساعدات تقنية ، ثقافية ... تمكنها من الاشراف على توجيه المقدرات المادية والبشرية لشعبنا حسب مصلحتها . فانطلاقا من القاعدة الاقتصادية التي خلفها الاستعمار المباشر، حددت الأسس التي انبنى عليها النظام الاقتصادى والاجتماعي في عهد الاستعمار الجديد ، ووضعت أسس الاندماج في التقسيم الدولي الجديد للعمل ، كما خططته الشركات المتعددة الجنسية والدول الأمبريالية .

لقد سعت الأمبريالية بعد تعمق أزمتها في السبعينات الى وضع استراتيجية تهدف حل التناقضات في سوقها وضمان هيمنتها على الطبقة العاملة في بلدان المركز، والجماهير المسحوقة في شعوب البلدان التابعة ، وذلك باقتسام مناطق ومستويات النفوذ بين مختلف الأمبرياليات وتقنين منافستها في اطار خطة عامة يعتمد جانبها الاقتصادى والسياسي فيما يخص البلدان التابعة على :

1 — نقل بعض الصناعات الملوثة وغير المربحة لبعض البلدان التابعة مستفيدة من المواد الخام ومن الأيادى العاملة الرخيصة في هذه البلدان ، ومتلافية الاشكالات التي تضعها الأيادى العاملة المهاجرة في بلدان المركز .

2 — الدفع باتجاه دمقرطة الأنظمة العميلة في البلدان التابعة ، بوضع برلمانات مزيفة لامتصاص نقمة الجماهير، ومحاولة تمييع حسها الثوري ، وتقنين قواعد اللعب السياسي الذى يوفر الاستقرار اللازم لضمان استمرار نهبها .

ففي هذا الاطار، ومن أجل الاندماج في المخطط الأمبريالي الجديد ، التجأت الأوتوقراطية الكومبرادورية اثر محاولتي الانقلاب الى اعادة ترميم جهازها القمعي ، الركيزة الأساسية لنظامها كخطوة أولى للحفاظ على مصالحها في قمة الهرم الطبقي ، ولفرض سياستها اللاشعبية . كما عملت من أجل ارضاء واعادة بناء قاعدتها الطبقية الى تكوين حكومة ذات تنظيمية سمحت بلف فصائل الطبقة الحاكمة حول قيادتها السياسية ، وذلك عن طريق مشاريع :

= اقتصادية ، قانون الاستثمارات الجديد والمغربة ، اصلاحات وقائية ...

= قسرية ، اعادة بناء الأداة القمعية الاصلاح الادارى والقضائي ، اعتقالات الهجوم على القافة التقدمية ....

= سياسية ، قضية الصحراء المغربية ، التفتح والدمقرطة .

على المستوى الاقتصادى :

1) المغربة وسياسة المكاتب : ان قانون للمغربة وقانون الاستثمارات الجديد كانا يهدفان الى فتح محاولات الاثراء أمام طبقة الكومبرادور وتعميق ارتباطها بالأمبريالية وتمكينها عبر شركاتها المجهولة الاسم والمتعددة الجنسية من اعادة هيكلة الاقتصاد المغربي وتهييء دمجه باستراتيجية التقسيم الدولي الجديد للعمل ، كما يدل على ذلك اختيار نسبة 50٪ كمساهمة للرأسمال المغربي في الشركات الأجنبية وامكانية بقاء المدير المنتدب أجنبي يخطط السياسة الاقتصادية للشركة المغربية .

فرغم كل الامتيازات التي وفرها قانون المغربة والاستثمارات لرؤوس الأموال الأجنبية، فانها لم تتهافت على المغرب كما كان النظام يتوقع، وحتى التي لبت الدعوة منها فضلت الاستثمار في مشاريع قليلة لا تحتاج الى كبير تجهيز، تعود بالربح السريع وتساهم في تضخيم قطاع الخدمات على حساب تطور قوى الانتاج .

ولم يعم قانون المغربة الا 3 009 شركة أجنبية من أصل 15 026، أي نسبة 49٪ من الشركات التي تدخل في اطار المغربة . ولم يتجاوز الرأسمال المغربي الكومبرادوري في هذه الشركات 59٪، بلغ هذا القسط في الشركات العقارية 51٪ مقابل 8٪ سنة 1973، و60٪ في الشركات التجارية مقابل 18٪ قبل ذلك .

هكذا كانت المغربة — التي لم منها البورجوازية المتوسطة الا بنسبة 5٪ — وسيلة لترميم أوضاع الطبقة الحاكمة وأساسا تحالفها في هذه المرحلة حيث مكنت طبقة الكومبرادور من الاشتراك في بعض المشاريع الامبريالية في بلادنا من جهة، ومن جهة أخرى ساهمت في توسيع مجالات أنشطتها في القطاعات التي كانت البورجوازية المتوسطة تتواجد فيها .

2 — سياسة المكاتب : ان الطبيعة الطفيلية للطبقة الكومبرادورية تجعلها لا تستثمر أي شيء، بل تعيش متطفلة على جهاز الدولة وعلى عرق الطبقات المسحوقة وما يلاحظ خلال هذه المرحلة انه عندما تجهز الدولة قطاعا معينا يصبح بامكانه أن ينتج ويدر أرباحا لا يلبث هذا القطاع أن يتحول الى قطاع خاص أو شبه عمومي تستحوذ عليه الطبقة الكومبرادورية، وذلك اما بدعوى خلق دينامية في الاقتصاد أوعن طريق سياسة المكاتب شبه العمومية . فطبيعة الكومبرادور تستغل مساهمة الدولة على شكل تجهيز أو مساعدات مالية مختلفة لقطاع ما، ثم تكون مكتبا تتربع على رأسه وتعطيه التوجيه الاقتصادي والسياسي الذي يناسب مصلحتها .

فهذه المكاتب تلعب اليوم دورا موازيا للأجهزة الرسمية للدولة، حيث نجد مكتب التنمية الصناعية يوازي وزارة الصناعة والتجارة، مكتب التسويق والتصدير ومكاتب التنمية الجهوية توازي وزارة الفلاحة، والأنوية الأولى لمكتب الأبحاث والتخطيط تهدف للتقليص من سلطة وزارة التخطيط . . . وتتسم هذه المكاتب بأنها :

- امتداد طولي للقطاع العمومي .
- مكان اضافي للتنسيق بين فصائل الكومبرادور، وسيلة اضافية للاثراء .
- تنظيم تبعية البورجوازية المتوسطة التجارية والعقارية لجهاز الدولة وبالتالي تحويل جزء من فائض القيمة لصالح الكومبرادور .
- تساهم في تركيز نظام الوساطة .

ان هذه الخطة تبين أن طبقة الكومبرادور ترمي الى تقليص سلطة مراكز القرار الرسمية، فبما أن الكومبرادور اليوم يسيطر على كل هذه الأجهزة، فانه يحدث تكامل فيما بينها، وعندما تقتضي مصلحة الكومبرادور تواجد قوى سياسية وطنية في الحكومة فانها ستجد نفسها مكبلة وهامش تحركها متقلص .

3 — الاصلاحات الوقائية : تلجأ الطبقة الحاكمة من أجل تجاوز أزمتها الى المناورة والقمع. فالمناورة السياسية تستهدف اسقاط النقمة الجماهيرية عن طريق بعض الاصلاحات الوقائية باستدراج الأحزاب الاصلاحية للحوار. فكلما هزت الأزمة كيان الحكم الكومبرادوري وهدد الجماهير بنضالها نظامه يحاول استعمال هذه السياسة المزدوجة لحل اشكالياته وكسب الوقت للعمل صفوف طبقته وتسليط تعسفه الشرس على الجماهير الشعبية وقواها التقدمية والثورية. ففي اطار هذه السياسة عمدت الأوتوقراطية الكومبرادورية قصد امتصاص نقمة الجماهير وكسب بعض فئاتها الى :

— القاء القبض على وزراء مرتشين ومحاكمتهم.

— توزيع بعض الهكتارات من الأراضي المسترجعة في بعض نواحي المغرب على بعض الفلاحين، منها 650 هكتارا في ناحية فاس، 250 هكتارا في نواحي تطوان، وأخرى قرب البير الجديد بناحية البيضاء.

— محاولة تمييع الحس الطبقي لبعض العمال بحثهم على شراء بعض الأسهم في بعض معامل السكر.

— الزيادة الرمزية في الأجور التي استفاد منها الموظفون الكبار والمتوسطون، وتقنين الحد الأدنى للأجور بالنسبة للعمال الصناعيين والزراعيين، حيث بلغ الأجر للساعة بالنسبة للعمال 1ر20 درهم، أي 11ر20 درهم لليوم و 268ر80 درهم في الشهر. وبالنسبة للزراعيين فقد قننت الحد الأدنى الى 25ر5 درهم في اليوم.

— تخفيض ثمن السكر، بعد رفع ثمن الفوسفاط.

— اطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين.

— رفع الحظر عن بعض القوى السياسية والسماح لها بممارسة نشاطها السياسي.

ومقابل ذلك :

— رفعت الضرائب المباشرة بنسبة 50٪ والضرائب الغير المباشرة بنسبة 100 ٪، حيث ارتفعت الضريبة على الأجور وحدها من 30 مليار سنتيم سنة 1976 الى 50 مليار سنة 1977، بينما انخفضت الضرائب على الأرباح من 240 مليار سنتيم الى 163 مليار سنتيم في نفس المرحلة.

— اعدام ضباط الجيش الذين شاركوا في الانقلاب.

— ارسال الطرود الملغومة الى المناضلين.

— بث جو من الارهاب وشن حملة قمع في أوساط الطلبة والتلاميذ توجت بمنع أ.و.ط.م ون.و.ت.

— الهجوم الشرس على الح.م.ل.

— منع حزب التحرر والاشتراكية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية (فرع الرباط).

— اعدام المناضل عمر دهكون وطبخ سلسلة من المحاكمات (محاكمة مراكش، القنيطرة، الدار البيضاء الخ ...)، وأخيرا استعمال المسألة الوطنية للجم كل

نضال جماهيري مطلبي •

فتحت غطاء الاجماع الوطني حول تحرير الصحراء استغلت طبقة الكومبرادور هذه الفرصة للاجهاز على مكتسبات جماهير العمال والموظفين الصغار في مختلف القطاعات، وفرض السلم الاجتماعي ، وعرفت السبعينات ضريبة الصحراء وضريبة التضامن الوطني على غرار ضريبة منكوبي أكادير في الستينات، وفيضانات الغرب، وضريبة فلسطين •

على المستوى القسري :

1 — اعادة بناء الأجهزة القمعية : بعد المحاولتين الانقلابيتين 71 / 72 عمد النظام الى اعادة هيكلة أجهزته القمعية الجيش والبوليس وخلق منظمات موازية في الداخل والخارج سخرها لارهاب الشعب وايقاف المد الجماهيري النضالي الذي كانت تعرفه البلاد •

بالنسبة للجيش عملت الأوتوقراطية الملكية على :

— اعدام الضباط الذين شاركوا في المحاولتين الانقلابيتين •

— نزع تسليح الجيش وخلق أجهزة موازية داخله يراقب بعضها البعض •

— عزل وابعاد وتصفية من اشتبه في اخلاصهم من الضباط القدامى الذين كان جلهم من البورجوازية الفلاحية التقليدية وتعويضهم بضباط تم اختيارهم من طبقة الكومبرادور •

— ارسال بعض الضباط الغير مأموني الجانب الى الجولان وسيناء ، رغم ما نعرفه من المواقف التآمرية والتخاذلية للنظام تجاه القضايا القومية وعلى رأسها القضية الفلسطينية •

— ارسال الجيش الى الصحراء وتركه طيلة الفترة ما بين 74 و 78 دون عتاد لائق •

— استعماله لحماية مصالح أسياده الأمبرياليين في افريقيا لضرب الحركات التحررية في كل من شابا بالزاير ومحاولة قلب النظام في بنين وأخيرا ضد مناضلي قفصة في تونس •

وقد لعب جزء هام من 718 خبير فرنسي في المغرب تحت قيادة الجنرال "بوفر" دورا هاما في تنظيم الجيش واعادة هيكلته بعد الانقلابين •

بالنسبة للبوليس ، فان المؤشرات تبين أن النظام قد عمل على تقوية واعادة تنظيم جهازه البوليسي لضبط وقمع كل تحرك جماهيري ، كما يدل على ذلك فرض نظام البطاقة الوطنية (الوجه المغربي لمشروع سفري الذي يهدف الى تكوين ملفات شخصية ممركزة قصد تسهيل مراقبة وقمع كل أبناء الشعب المغربي) ورفع عدد الموظفين بوزارة الداخلية الى 75 000 موظف حتى نهاية 1980 ، وخلق أجهزة متخصصة في مهام محددة تعمل بتقنية عالية وبأساليب تنظيمية حديثة •

2 — الوداديات : في اطار سياستها القمعية عقدت طبقة الكومبرادور على خلق

وداديات التجار والعمال المغاربة بالخارج سنة 1973 كامتداد للأجهزة البوليسية والتجمعات الرجعية في الداخل والتي تهدف لمراقبة وتأطير الجماهير المغربية المهاجرة .

ان وعي المهاجرين المغاربة المتزايد بالاستغلال الذي يمارسه عليهم الرأسمال الأمبريالي وأجهزته البوليسية في بلدان المركز، وتضامنهم المتصاعد مع نضالات جماهير الشعب المغربي في الداخل ضد الاستغلال والقمع الذي تعيشه .. دفعت الطبقة الكومبرادورية الى انشاء هذه المنظمات الارهابية للعمل على تطويق نمو وعي العمال المهاجرين وعرقلة نضالاتهم، بعزلهم عن الطبقة العاملة ومنظماتها التقدمية النقابية في المهجر وعن منظماتهم التقدمية المغربية المناضلة بالخارج . وقد اختارت الأجهزة البوليسية للكومبرادور، والتي تعمل بسفاراته بالخارج مجموعة من المرتزقة من قدماء حزب الاستقلال والمتعاونين مع الاستعمار في عهد الحماية للعب هذا الدور التخريبي ، مستعملين كل أساليب الاغراء والوعود الكاذبة من جهة، وأساليب الضغط والتخويف من جهة أخرى .

3 — الاصلاح الاداري والقضائي : ان عصرنة الشريحة التقليدية للملاكين العقاريين الكبار يجسر عصرنة أساليب سيطرتها على البادية واقحام علاقات الانتاج الرأسمالية تتناقض وعلاقات الولاء، المشاركة (الخماس، الرباع، الخباز، العزري) التي كانت تعرفها البادية فيما قبل .. ورغم أن التحول في البنية التحتية لا يواكبه بصورة أوتوماتيكية تحول في البنية الفوقية، فانه لا يتم دون احداث شروخ في هذه الأخيرة . فادخال الوسائل العصرية (التسميد، السقي، المكننة ..) الى البادية، يتطلب مصادرة الأراضي وتجميعها، الشيء الذي ينتج عنه تشريد الفلاحين وتكسير البنية الاجتماعية، ويؤدي الى البطالة والهجرة الى المدن والى الخارج، ويجر بالتالي لا نتفاضات يقوم بها الفلاحون كما حدث في أولاد خليفة وتسلطانت وبني مغيلد ... وأخيرا أولاد سعيد الواد ببني ملال وقمارة الخ .

ففي هذا الاطار يدخل التعديل الاداري المسمى تقريب الادارة من المواطنين الذي بدأ منذ سنة 1974 والقاضي بتنصيب عمال أقاليم شباب في اطار السياسة المتبعة حاليا : تقسيم المغرب الى مناطق، واعطاء هؤلاء العمال سلطة واسعة في العديد من المجالات : ميدان التسعير، الري، التنمية الجهوية وكذا في ميدان القضاء، كما ينص على ذلك قانون الاصلاح القضائي الجديد .

كل هذا يبين أنه بعد فشل تأطير الجماهير خصوصا في البادية عن طريق أشباه الاقطاع، وبعد تراجع هؤلاء على المستوى الاقتصادي لصالح الكومبرادور الفلاحي العصري، أصبح من المفروض وضع ادارة قمعية جديدة تتناسب مع علاقات الانتاج التي أدخلها الكومبرادور للبادية، وتكون في مستوى قمع تحركات جماهير الفلاحين الذين يهلترهم الكومبرادور بالاستيلاء على أراضيهم الفردية والجماعية، وذلك على غرار ما عرفته بلادنا ابان الاستعمار المباشر .

ان التعديل الاداري لسنة 1976 " تقريب الادارة من المواطنين " يبين أنه

رغم استبدال سلطة الباشوات في المدن والخلفاء في البادية، التي كانت تابعة مباشرة لوزارة الداخلية بمجالس بلدية أو قروية منتخبة، فان هذه المجالس رغم منظرها الديموقراطي تبقى صلاحيتها محدودة بحكم خضوع قراراتها للعامل من الناحية السياسية والمالية، هذا اذا اعتبرنا أن الانتخابات مرت بشكل نزيه.

ان تقريب الادارة من المواطنين — القمع من المواطنين — والتقسيم الاداري للعمالات هي سياسة ترمي الى تأطير ومراقبة المواطنين وتسهيل امكانية قمعهم، أي أنها تستبدل مراقبة الفلاحين عن طريق الهياكل التقليدية بمراقبة ادارية بوليسية تتماشى والعلاقات الجديدة التي أقحمتها الطبقة الكومبرادورية في البادية، والتي كانت لها انعكاسات على مستوى التشكيلة الطبقية فيها. وفي نفس الوقت يوفر التعديل الاداري كذلك لأبناء الكومبرادور وبعض شرائح البورجوازية المتوسطة منفذا يسهل الحاقها بقاعدة الطبقة الحاكمة.

نفس المنطلق القمعي الذي حكم الاصلاح الاداري حكم كذلك الاصلاح القضائي حيث حدثت تراجعات كبيرة مست على الخصوص قانون الحريات العامة والمسطرة الجنائية، الشيء الذي كان من نتائجه القضاء على كل ما تبقى من حقوق المواطنين وتقليص امكانياتهم في الدفاع عن أنفسهم والاجهاز على كل حقوقهم المكتسبة.

4 — الهجوم على الثقافة التقدمية: لم يكن الجانب الأيديولوجي ليخلو عن مجمل الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للطبقة الحاكمة.

ففي اطار محاولة ترميم أوضاع طبقة الكومبرادور، واستكمال جوانب هيمنتها على شعبنا، شنت حملة شعواء على الفكر العلمي والتقدمي، مستعملة لذلك وسائل الاعلام التي تحتكرها من اذاعة وتلفزة وجرائد لتمرير أيديولوجيتها الرجعية والتطبيل والترويج لمخططاتها اللاشعبية مشجعة خلق حركات ومنظمات سياسية رجعية وفرت لها كل الوسائل لنشر الفكر الغيبي الخرافي وسط الجماهير معلنة بذلك حربا شعواء ضد الفكر العلمي وقمع ومحاصرة كل الأصوات الشريفة. وفي هذا الاطار تمت اعادة الاعتبار للمواسم والاحتفالات الدينية حول الأضرحة والزوايا وأصبح شهر رمضان والأعياد الدينية مناسبة تستغل للاستجلاب دهاقنة الأيديولوجية الرجعية من الشرق والغرب للهجوم على الفكر التقدمي تحت غطاء الرجوع الى الدين الصحيحة والى الأصالة. وفي هذا الاطار كذلك، نظم الهجوم على الثقافة الشعبية بمختلف تعبيراتها وتم تشويهها وتحويلها الى تظاهرات تجارية للفرجة هدفها الترفيه عن السواح الأجانب أو توجيهها تحت مختلف أساليب الاكراه والقسر الى جهاز لمدح الأوتوقراطية الكومبرادورية والتطبيل لسياستها اللاشعبية واللاوطنية.

ولم يسلم قطاع التعليم من هذا الهجوم الشامل، فقد توجهت الطبقة الكومبرادورية بعد منح أوطم ونوت وقمع مناضليها وادخال المخابرات بشكل مكشوف وسافر الى المدارس والمعاهد والكليات.. والى ارساء أسس تعليم نخبوي طبقي منقطع على كل المكاسب التي حققتها الحركة التلاميذية والجماهير الشعبية عبر نضال مرير.

وهكذا أعلن الحكم على تصفية المدرسة العليا للأساتذة وعن الاصلاح الجامعي

وغيرت برامج ومناهج التعليم لتساير التوجيهات الاقتصادية للكومبرادور في خلق أطر صغيرة ومتوسطة تستعمل في قطاع الخدمات المنتفخ ، وفي الصناعات الملوثة والتحويلية التي تنوي الامبريالية التخلي عنها للقيام بها في بلادنا .

وفي هذا الاطار منعت العديد من الأطر المغربية من مزاولة مهنة التدريس وتم استجلاب مجموعة من الأساتذة الأجانب الذين لا علاقة لهم بالواقع المغربي ولا هم لهم الا ترسيخ الفكر الاستعماري والاستيلاب الثقافي قدموا لتطبيق برامج لا تستجيب وحاجيات بلادنا ، ولا تراعي في وضعها وزارة الداخلية التي أصبحت تراقب مباشرة سير التعليم الا بما يتماشى والاقتصاد الكومبرادوري التبعي المشوه وبالتالي ما يتطلبه هذا الأساس المادي من ثقافة معادية لطموحات شعبنا في التحرر والانعتاق .

على المستوى السياسي :

1 — قضية الصحراء المغربية : ان اثارة قضية الصحراء في ظروف ما بعد الانقلابين (1974) شكلت في الواقع بالنسبة للنظام امكانية جديدة — وان كانت لا تخلو من مخاطر — للخروج من عزلته الداخلية وعزل الحركة الثورية الحقيقية عن طريق جر النخب الاصلاحية للالتفاف حوله ، مما أعطاه امكانية اكتساب شرعية جديدة والظهور بمظهر رائد التحرير الوطني .

في ظروف تصاعد الأزمة الاقتصادية والسياسية للنظام واتساع رقعة المد الجماهيري ليشمل كل القطاعات المهنية والاجتماعية ، لم يكن فرض النظام الملكي العميل الذي ما كان ولن يكون يوما ما وطنيا الا استغلال الشعور الوطني للجماهير الشعبية من أجل تقوية مركزه واعطاء نفس جديد لسيطرة طبقته ومحاولة للخروج من براثين الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تنخر نظامه الاقتصادي والاجتماعي ، ذلك أن استغلال خيرات الصحراء واحتلال مركز الصدارة في انتاج وتصدير الفوسفاط ومشتقاته ، وبالتالي الحصول على ثروات تمكنه من عقد وتجديد صفقاته مع الأمبريالية وأخذ مكانة استراتيجية في التقسيم الدولي الجديد للعمل .

لقد مكن انضمام النخب الاصلاحية في اجماع وطني حول شعار استرجاع الصحراء انطلاقا من تكتيك خاطئ وانتهازي تحت قيادة النظام الملكي الرجعي ، مكن من :

— الفصل بين تحرير الأرض وتحرير الانسان ووضع القضية الترابية فوق الصراع الطبقي ، وبالتالي تناسي الطبيعة اللاوطنية واللاشعبية للطبقة الرجعية السائدة ونظامها العميل وطمس خياناتها السابقة التاريخية .

— التفتح — التعتيم على بعض النخب السياسية من البورجوازية المتوسطة والصغيرة حيث تم جرها للمساهمة الشكلية في كل الأجهزة التي خلقت لتثبيت استحواذ الطبقة السائدة الرجعية على زمام المبادرة : وزراء بدون حقائب ، مجلس الدفاع الوطني الشكلي ، مهزلة المسيرة الخضراء ، البرلمان المزور ... وهكذا ستتمكن الطبقة الرجعية من الاستحواذ على شعار التحرير وافراغه من محتواه الوطني الحقيقي ، كما فعلت بشعار الاستقلال قبله لتضعه في حدود المساومات والتسويات الأمبريالية الرجعية . في هذا الاطار ، جاءت الاتفاقية الخيانية

اتفاقية مدريد الثلاثية في 1975، والمهدد من التوغل الأمبريالي الأمريكي العسكري في بلادنا وشعارا استفتاء تقرير المصير اليوم كإطار عام للتسوية في المنطقة والذي ليس في عمقه الا خطة أمريكية / فرنسية / سعودية جديدة، "تطبيع" التناقضات الموجودة في المنطقة انطلاقا من متطلبات حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية لدى كل أطراف الصراع وضدا على الطرح الوطني الشعبي الوحدوي في المغرب وفي منطقة الغرب الافريقي الذي هو الامكانية الوحيدة الفعالة في نظرنا للنضال ضد الرجعية والأمبريالية اليوم.

2ـ التفتح والديموقراطية: ان تحقيق الأهداف السابقة، سواء على الصعيد الداخلي (الدمج السياسي لبعض القوى وعزل القوى الثورية) أو الصعيد الخارجي (الرغبة في احتلال موقع استراتيجي في التقسيم الدولي الجديد للعمل) يفرض تحقيق نوع من الاستقرار على صعيد جهاز الدولة والحياة السياسية في البلاد.

وهذا يعني من جهة تقنين قواعد اللعب بين فصائل البورجوازية، وابرام وفاق سياسي يضم مختلف تعبيراتها السياسية، والتقدم من جهة ثانية في عزل الحركة الوطنية والديموقراطية الثورية عن طريق التفتح والحوار مع فصائلها الاصلاحية والانتهازية.

فبعد أن انتهى نظام الحكم الرجعي من ضرب وانصاف القوى الديموقراطية الثورية المضادة (الحملة ـ حركة 3 مارس) واعدام ضباط الجيش، منع ا.و.م.ا توجه ليعطي لنفسه صورة ديموقراطية مزيفة عن طريق ما يسمى بالتفتح على النخب السياسية الاصلاحية، وتهيئ الشروط للدخول في التجربة الديموقراطية المزيفة على قاعدة دستور ممنوح يخول للأوتوقراطية الكومبرادورية صلاحيات مطلقة.

وفي هذا الاتجاه عمل على خلق وتدعيم أحزاب وتجمعات سياسية على الصعيد والاقليمي (الأحرار...الخ)، الهدف من ورائها ـ زيادة على ملء نصف المقاعد في البرلمان ـ صنع أغلبية لصالح سياسة النهب التي تنهجها، واصابة هدف خسيس هو زرع النزعات الاقليمية، وصرف أنظار الجماهير عن عمق المشكل الذي يكمن في الاستغلال الطبقي الذي تعاني منه الجماهير المسحوقة للشعب المغربي من مختلف مشاربها.

والخلاصة، هي أن التجربة الديموقراطية الأخيرة و"التفتح" الذي صاحبها هي نتيجة حتمية لتطور الصراع الطبقي وكذا نتيجة للتناقضات التي تعرفها الطبقة الحاكمة والتي أبرزتها بشكل دموي المحاولتين الانقلابيتين في 71 و 1972.

والبرلمان الناتج عنها هو مؤسسة تسمح بالحوار بين شرائح الطبقة السائدة لتسيطر قواعد اللعب بين فصائلها، أو بتعبير آخر تسمح عن طريق التوفيق بين المصالح وعلى ضوء موازين القوى داخل الطبقة بتحديد قواعد اللعبة السياسية، ومنحى التوجه الاقتصادي للبلاد ضدا على مصالح الجماهير الشعبية، بل وتشريع قمع هذه الأخيرة.

والمسلسل الديموقراطي في نهاية المطاف محاولة لتوسيع قاعدة الطبقة

الحاكمة باستقطاب ودمج أطر من الشرائح العليا للبورجوازية المتوسطة، وبالتالي يعطي للنظام امكانية اخفاء طابعه القمعي والظهور للرأى العام الداخلي والخارجي بمظهر النظام الديموقراطي المستقر القادر على الاستمرار في حماية مصالح الأمبريالية في المغرب وفي افريقيا . الا أن التناقضات العميقة التي تنخر أعماق النظام الاجتماعي والاقتصادى ما لبثت أن هزت أركان هذه التجربة وكشفت عن زيفها ومغزاها الحقيقي السياسي والطبقي : كونها مناورة موجهة ضد الجماهير الشعبية . ان عجز النظام عن ادخال بعض الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الطفيفة في أوضاع الجماهير، وان استمرار سياسة الممنهجة تحت غطاء "الحوار" و"التفتح" في تصفية حتى مقدسات هذه الجماهير التي حققتها عبر سنوات من النضال والتضحية، لم يعمل الا على تعميق الرفض الجماهيرى لهذه السياسة ونتائجها والمدافعين عليها داخل النظام أو خارجه . ضمن هذه الصيرورة النضالية ستأتي أحداث يونيو 1981 ويناير 1984 لتشكل خطوة جديدة هامة في الصراع الطبقي في بلادنا .

IV — القوى الوطنية والشعبية، الحركة الجماهيرية وتدهور أوضاع الجماهير .

ان ابراز سيطرة علاقات التبعية والالحاح على الهيمنة الأمبريالية، لا يعني بأى حال من الأحوال التخفيف من الصراع الداخلي وطمس التناقضات القائمة داخل المجتمع، لاسيما وأن هذه الهيمنة تتم عن طريق طبقة عميلة تخدم المصالح الأمبريالية وتسهر عليها وتستفيد منها بالمناسبة .

ان عوامل التبعية واستمرار السيطرة الأجنبية مقنعة وراء الوسطاء الكومبرادور يمكن قد يلعب دورا جعل الطبقات الاجتماعية أقل وضوحا واضفاء الالتباس على القوى الاقتصادية وتصنيفاتها الاجتماعية كما يتجلى ذلك في الظواهر التالية :

— تعدد البنيات واستمرار أغلبية الشعب، صغار الفلاحين والفلاحين الفقراء والعاطلين وأشباه العاطلين في وضعية شبه هامشية بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل .

— ضعف احتدام الصراع السياسي الطبقي نتيجة ثقل وطأة العوامل الخارجية وما ينتج عن ذلك من حجز مصطنع على هذا المستوى ومن نقص في الوعي الطبقي خاصة بالنسبة للطبقات الشعبية .

— عدم الوضوح التام في الحدود ما بين مختلف الطبقات يتجلى في الانتقال الذى يقع نحو الطبقة السائدة، اتجاه "التبلتر" المستمر في صفوف البورجوازية الصغيرة و"النزيف البطالي" المستمر الذى يدفع بأفواج من الفلاحين المعدمين نحو أوضاع العاطلين وأشباه العاطلين، ثم ان مختلف هذه الظواهر لا يمكنها أن تحجب التناقضات الرئيسية منها والثانوية داخل المجتمع، بل تنبيه فقط الى أن التحليل العلمي الملموس هو الذى لا يكتفي بالوقوف

عند الخصائص النموذجية العامة لعملية الاصطفاف الطبقي ، بل يأخذها في حركيتها وديناميكيتها التاريخية الملموسة .

ان ما نسميه بالطبقات الوطنية والشعبية والتي تتفاوت من حيث طبيعة مصالحها الخاصة ومدى تجذر موقفها من النظام القائم ، تتشكل بشكل عام من ثلاث طبقات أساسية : البورجوازية المتوسطة أو الوطنية ، البورجوازية الصغيرة ، الطبقة العاملة . انها وعلى طول مرحلة القوى الوطنية الديموقراطية تشكل أحد طرفي التناقض الرئيسي الموجود ما بين القوى الوطنية والشعبية من جهة والامبريالية وحلفائها المحليون البورجوازية الكومبرادورية وكبار الملاكين العقاريين الرأسماليين .

أ) البورجوازية المتوسطة (الوطنية) .

ان النواة الأولى للبورجوازية المغربية (العليا والمتوسطة) تعود في الأصل الى فئتين أساسيتين :

— فئة دنيا تكونت في اطار علاقات التبادل الداخلي بين الصناع والفلاحين ، بين البوادي والمدن ...

— فئة عليا ذات توجه خارجي ، تروج المنتجات الكمالية المستوردة من الخارج ، وتصدر مواد أولية الى الخارج . وهي فئة اعتمدها الاستعمار في بداية تدخله للسيطرة وتطوير التجارة الخارجية ومنحها نظاما خاصا : نظام التجار "المحميين" من طرف ممثلي الدول الطامعة في استعمار المغرب .

غير أن الفئة الأولى ما لبثت أن وجدت نفسها متناقضة المصالح مع الاستعمار المباشر ، وهذا ما جعلها تنخرط في النضال الوطني ، بل وتلعب دورا قياديا ضمن الحركة الوطنية دفاعا عن مصالحها الاقتصادية ومعتقداتها الروحية والسياسية .

بعد الاستقلال الشكلي اعتبرت نفسها الوريث الشرعي للأماكن الشاغرة ، في حين لم تعمل فئات الاستعمار الجديد الا على تعميق الطابع الكومبرادوري للفئة الأولى ودمج مصالحها بمصالح البورجوازية الفلاحية والملاكين العقاريين الشبه اقطاعيين والسماح لبعض الفئات العليا من الفئة الأولى بالاندماج ضمن هذه التشكيلة للطبقة الجديدة في اطار حركية اجماعية صاعدة للسنوات الأولى لما بعد الاستقلال الشكلي . وبهذا يتم انفصال هذين الفئتين من البورجوازية المغربية وتظل الفئة الأولى في وضعية تسمح بوصفها بـ"البورجوازية الوطنية" كمصطلح تقريبي .

ان مصالحها الاقتصادية ستتمركز بشكل أساسي في قطاع التجارة الداخلية ، التجارة بالجملة والصناعات الخفيفة كصناعة الزيوت وغيرها من المواد الاستهلاكية ، وقطاع البناء والنسيج بشكل رئيسي ، وكذا النقل العمومي والعقار . وهي قطاعات روجت لها رؤوس أموال من مصدر وطني ، وستعاني فيها من مضايقات مستمرة ونظام امتيازات محكم يعرقل نشاطها نتيجة استحواذ البورجوازية العليا والكومبرادورية والمصالح الأجنبية على مراكز التقرير الاقتصادي والسياسي خاصة بعد أن انبت

عملية بناء الدولة المركزية الجديدة في 1963 (انقلاب القصر) .

فقطاع النسيج الذى يعتبر قطاعا أساسيا بالنسبة لها سيتعرض لعملية تمركز الرساميل خصوصا منذ سنة 1967 وسيحول الى خدمة مصالح الرأسمال الدولي للتخفيف من أزمته . وكذلك الشأن بالنسبة للصناعات التحويلية الأخرى والتجارة الداخلية وقطاع البناء (سيطرة المقاولات الكبيرة) . كما سيستمر حرمانها من التجارة الخارجية لصالح البورجوازية العليا والمصالح الأجنبية ومعاناتها من تضييق السوق الداخلية ونظام الضرائب والمضاربات وموازنة الأسعار. أما شريحتها الفلاحية (الفلاحون الأغنياء) فهي توجد في معظمها خارج نظام الامتيازات الموجه لخدمة الملكية الكبيرة فيما يسمى بالقطاع العصرى، والملكيات المتوسطة التي تواجدت في أراضي المعمرين القدماء فان اعدادها سائرة الى التقلص تحت ضغط ومنافسة الملكية العقارية الكبيرة . ان عجز هذه الشريحة عن المنافسة (الفلاحون الأغنياء) وعدم امتلاكها للشروط المادية لذلك يجعلها بالضرورة تتوجه نحو التدهور والتقلص .

من جهة ثانية، اذا كانت البورجوازية المتوسطة تشترك مع الطبقة السائدة في استغلال الآخرين، فانها بالمقابل تتميز عن هذه الأخيرة، من حيث أن النظام الاقتصادى والسياسي القائم لا يعبر عن مصالحها بل يعرقلها . وهذا هو ما يدفعها الى أن تكون موضوعيا في موقع التناقض الدائم مع الأمبريالية وعملائها المحليين ويضفي عليها صفة وطنية بمعنى مناهضة المصالح الأجنبية . الا أن هذا القصور النسبي في نموها لأسباب محلية تاريخية ولأسباب دولية، يمنعها من أن تصبح قوة مستقلة فبالأحرى أن تصبح طبقة سائدة قادرة على الدفع في تطور المجتمع المغربي وقيادة هذا التطور .

ان تفكيك الاقتصاد الوطني وعزل مرافقه عن بعضها البعض لمراقبتها من "أعلى" وتسخيرها، يمنعها من تأكيد مصالحها كطبقة بورجوازية تسعى الى تحقيق سلطتها السياسية والتمكن اقتصاديا من كامل السوق الداخلية، وتنعكس مجموع هذه العوامل على تكوين الطبقة الذى تفتقر للانسجام ما بين أقلية تسعى للتقارب مع الطبقة السائدة للاندماج داخلها، وقسم الأغلبية الذى يظل مناهضا للأمبريالية متشبثا بوطنية "تعادلية" تسعى للتقارب مع الجماهير الشعبية والتمكن من قيادتها . وهذا ما جعل الطبقة السائدة تبحث عن بعض أنصاف الحلول مع البورجوازية الوطنية لجعلها في موقع الوسيط مع الطبقات الكادحة، دون السماح لها بأى امكانية في التطور والنمو الحقيقيين . في هذا الاطار تأتي سياسة المغربة وقانون الاستثمارات لسنة 1973 الذى تم التراجع عنه رسميا، والذى وان استفادت منه بعض العناصر القليلة من هذه الطبقة، لم يكن له أى تأثير سياسي واجتماعي هام على موقعها في النظام الاقتصادى والاجتماعي القائم كطبقة .

ان مأزق البورجوازية الوطنية، ما بين الضغط الأمبريالي، الحافز المنيع أمام نموها وتطورها، والطموح الوطني لفرض نفسها كطبقة سائدة على الصعيد الوطني

يجعلها من الناحية السياسية تتأرجح ما بين المواقف الوطنية المناهضة للأمبريالية المعادية للطبقة الحاكمة ،ومواقف الاصلاح والتفاهم وايجاد أنصاف الحلول للتكيف مع الأوضاع القائمة . في هذا الاطار،يأتي الاتفاق الانتخابي لسنة 1977 ما بين ممثلي هذه الطبقة والطبقة السائدة والمشاركة في الحكومة على قاعدة الاختيارات السياسية والاقتصادية للطبقة السائدة في جميع الميادين ! ومع ذلك، فلا يمكن نظريا اعتبارها معادية أو معرقلة لتغيير الأوضاع القائمة ، فمواقفها كانت تخضع دائما — بالاضافة لموقعها الموضوعي والنظام الاجتماعي القائم — الى علاقة المد والجزر التي تتحكم في علاقة الجماهير بالطبقة السائدة . ان نهوضا جماهيريا واسعا لمن شأنه أن يدفع بهذه الطبقة الى مواقع وطنية مناهضة للأمبريالية وعميلتها الطبقة السائدة ، كما عبرت التجربة عن ذلك، سواء في مرحلة الاستعمار المباشر أو الجديد ،في بعض فتراته الحاسمة .

ب) البورجوازية الصغيرة .

تشكل البورجوازية الصغيرة طبقة اجتماعية واسعة نسبيا ،و يعود ذلك بالأساس الى الأهمية الخاصة التي يحتلها الانتاج البضاعي الصغير في الاقتصاد الوطني وكذا الى التضخم المفرط للقطاع الثالث . ان السمة الرئيسية لهذه الطبقة هي أنها تعتمد في عيشها على قوة عملها ولا تستغل قوة عمل الآخرين ،أو هي تفعل ذلك بصفة ثانوية . والسمة الثانية لهذه الطبقة هي أنها غير منسجمة وتتكون من عدة فئات ليس لها لا نفس الأهمية الاجتماعية أو السياسية ولا نفس الدور . ويمكن تصنيفها الى نوعين : الفئات العليا والفئات الكادحة .

الأولى تتكون بشكل عام من مجموع موظفي ومستخدمي قطاعات مثل التعليم ، الصحة ،البريد ، مجال الخدمات . . .الخ (ان عدد المشتغلين في اطار الوظيفة العمومية يصل الى حوالي 000 500 في 1978) . ان الموقع الذى تحتله هذه الشريحة في التقسيم الاجتماعي للعمل بين العمل الذهني والعمل اليدوى في اطار مجتمع يقوم على نخبوية المعرفة بشكل عام والتعليم بشكل خاص، يكفل لها مكانا امتيازيا نسبيا بالمقارنة مع فئات أخرى تنتمي لنفس الطبقة .لقد عرفت هذه الفئة توسعا لاكبيرا وأوضاعا حسنة في السنوات الأولى للاستقلال . غير أن التطور العام لأزمة النظام الاقتصادى والاجتماعي منذ بداية السبعينات والتي تجسدت بعض مظاهرها في تباطؤ قدرته على امتصاص عناصرها وفي تدهور قدرتها الشرائية عن طريق التضخم وارتفاع الأسعار، ساهمت كثيرا في تدهور وضعها الاجتماعي ومن ثمة الدفع ببعض قطاعاتها الأساسية (التعليم ،الصحة ، البريد . . .الخ) الى مواقع النضال المطلبي والسياسي المعارض للأسس التي يقوم عليها النظام الاجتماعي والاقتصادى بالبلاد . ان حساسيتها اتجاه نظام الامتيازات والمحسوبية ونظام الترقية الذى لا يقوم على الأهلية ،كل هذه الاعتبارات لا يمكن الأ ن تزيد من حقدها على النظام القائم ورفضها له . هذا وسيشكل الطلبة (120 ألف طالب) جزءا هاما من هذه الفئة ،جزءا أكثر نضالية ومعارضة للنظام القائم ،جزءا ما فتئت وضعيته تزداد تدهورا بفعل السياسة التعليمية النخبوية والتصفوية المتبعة على جميع الأصعدة وانغلاق

آفاق العمل • في الواقع، أن نخبة هذا القطاع المرتبطة بالقطاع العصري، هي التي تتصدر منذ النصف الثاني من السبعينات أكثر النضالات جذرية ومعارضة للنظام التعليمي والاجتماعي والسياسي القائم (مدرسة المحمدية للمهندسين، معهد الحسن الثاني للزراعة، الطب، الاحصاء، العلوم •••)، الشيء الذي يبين مدى التدهور الشديد الذي تعرفه هذه الفئة •

الفئات الكادحة من البورجوازية الصغيرة •

تشكل الملكية الصغيرة والانتاج البضاعي البسيط القاعدة الأساسية لهذه الفئات من البورجوازية الصغيرة في البادية والمدينة • ان الفلاحين الصغار المعدمين يشكلون في الواقع أكثر من نصف السكان في البادية، وهم مضطرون في أغلب الأحيان الى بيع قوة عملهم لعجز قطعة الأرض الصغيرة التي يملكونها عن سد رمقهم ورمق عائلتهم •

انهم مهددون باستمرار بالتبلتر، وكمثال على ذلك ازدياد أعداد الفلاحين بدون أرض والهجرة من البادية الى المدينة • ان موقعهم هذا ضمن تناقضات النظام الاقتصادي والطبقي القائم — وخاصة من جانب المسألة الزراعية — يخولهم لأن يصبحوا قوة اجتماعية وسياسية أساسية على قاعدة النضال من أجل اصلاح زراعي جذري واصلاح مجمل الهياكل الاقتصادية والادارية والاجتماعية في البادية • هذا بالرغم من النقص الذي يعرفونه على صعيد التنظيم السياسي والنقابي بفعل تشتتهم الجغرافي النسبي والوصاية الادارية والسياسية المفروضة عليهم من طرف جهاز الدولة وأعوانه المحليين (الأعيان ••الخ) •

في المدينة تشكل قطاعات الانتاج السلعي الصغير والخدمات التي ازدادت أهميتها في السنوات الأخيرة بفعل التوسع المديني (التجار الصغار، الحرفيون، التقليديون ••الخ) كقاعدة لشريحة اجتماعية وطبقية واسعة لا تخرج وضعيتها عن الصيرورة الموصوفة أعلاه — عدد الحرفيين التقليديين على سبيل المثال وفي 1977، كان 000 486، بينهم 000 40 عامل مأجور)، أغلب عناصر هذه الفئة توجد في قطاعات الخدمات ••• ان الحرفيون التقليديون وان كانوا يشكلون النواة الأساسية للبورجوازية التقليدية المدينية، فان أوضاعهم ما فتئت تتدهور بفعل هيمنة البورجوازية الكبيرة على الصناعة التقليدية في اتجاه دمجها بالسوق العالمية، مما يؤدي الى المزيد من التبلتر في صفوفها وهي وضعية عرفتها منذ دخول الاستعمار المباشر •

ان موقع هذه الفئة كشريحة مالكة يجعلها في موقع التردد في الصراع الطبقي الا أن وضعها المتردي كانعكاس مباشر للهياكل الاقتصادية الحالية يجعلها في وضع أقرب الى الجماهير الشعبية الكادحة وعلى رأسها الطبقة العاملة منها الى البورجوازية أو البورجوازية المتوسطة •

ج) الطبقة العاملة •

ان نشأة الطبقة العاملة المغربية كطبقة حديثة كما رأينا من خلال السرد التاريخي السابق تم بارتباط وثيق مع الهياكل الاقتصادية الاستعمارية وفيما بعد الاستعمارية الجديدة • من هنا مصدر كثير من خصائصها الجوهرية كمثيلتها في كثير من البلدان التابعة وأساسا التطور البطيء في اعدادها مما يعبر عن الاتجاه العام للهيكلة الاستعمارية والاستعمارية الجديدة ،أي معاداتها لأي تصنيع فعلي للبلاد •

تغطي الطبقة العاملة المغربية قطاعين أساسيين زراعي وصناعي • لقد عرف القطاع الصناعي بعض التطور في اطار التطور العام الذي وقع في هياكل الاستعمار الجديد ،خاصة في بعض القطاعات مثل النسيج والبناء والعمال الزراعيون ، ونقص القطاعات التحويلية ،بينما عرفت قطاعات أخرى مثل المناجم تدهورا كبيرا في عدد العمال العاملين بها عادل نصف العمال تقريبا • في المناجم والطاقة والنقل سيتطور عدد العمال العاملين بها من 000 379 في 1975 الى 000 450 في 1978 •

أما في الزراعة ، يشكل العمال الزراعيون أكثر من 000 450 عامل ،ثلثهم موسميين • من ناحية وضعها الاجتماعي والاقتصادي فان الميزة الرئيسية للطبقة العاملة سواء في المدينة أو البادية ،هو الاتجاه نحو المزيد من التدهور بفعل شراسة الواقع الاستغلالي الذي توجد فيه وازدياد تعمق التأثيرات السلبية لهياكل التبعية على أوسع الجماهير الشعبية : نمو حالات الطرد والبطالة ،التدهور الملموس في الأجور بالمقارنة مع الأسعار ،وازدياد الضرائب غير المباشرة • فالزيادات البسيطة في الحد الأدنى والحد الأقصى من الأجور التي وقعت في 1972 و 1977 كانت دون معدل التضخم وصعود الأسعار بكثير (الأسعار صعدت بنسبة 6ر7 ٪ بينما الحد الأدنى والأقصى للأجور لم يتجاوز 4٪) •

بالرغم من الضعف العددي للطبقة العاملة وضعف تمركزها ما دامت قاعدتها الرئيسية هي المصانع المتوسطة والصغيرة ،فان لها موقعا طليعيا هاما في اطار التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المغربية ، سواء على الصعيد الاقتصادي أو النقابي • فعلى الصعيد الاقتصادي فهي تتواجد في القطاعات الأكثر حيوية ، بالنسبة لاقتصاد البلاد تساهم في انتاج جزء كبير من الثروة الوطنية • فالدور الذي يلعبه العمال الصناعيون مثلا في الانتاج يفوق بكثير حجمهم العددي : 30 ٪ من الانتاج الداخلي الخام ، بينما لا يشكلون الا 8ر11 ٪ من اليد العاملة المشغلة •

أما على الصعيد السياسي ، النقابي ،فان التمايزات التي يمكن أن تلاحظ هنا بين الفئة المدينية والزراعية من الطبقة العاملة ، فانها تعود أساسا لدرجة الاندماج الذي تعرفه كل فئة في العلاقات الرأسمالية • فاذا كانت الفئة المدينية ، خاصة نواتها الصناعية هي الفئة الأكثر تقدما والأكثر والأكثر تخلصا من استيلاب الملكية والأكثر خبرة أيضا على مستوى تجربة النضال النقابي والسياسي • فان الفئة

الزراعية تعرف بالمقابل نقصا كثيرا على هذا المستوى، بحكم حدود نضج تطورها التاريخي، وأساسا بحكم الوصاية الادارية الممارسة عليها وحرمانها من حق النظام النقابي الفعلي • ومع ذلك واذا اعتبرنا أن وطأة القمع الذى يمارسه النظام السياسي القائم يشكل عنصرا جوهريا في العجز النسبي الذى تعرفه بعض هذه الأوضاع موقتا على هذا المستوى، واذا انطلقنا من واقع التدخل البنيوى ما بين مختلف فئات الطبقة العاملة وفئات الفلاحين بالبادية (عمال المناجم، عمال الصناعة الفلاحية، وعمال الخارج ••)، فاننا سنخلص الى الأهمية السياسية التي ينبغي أن تحظى بهذا الدور القيادى للطبقة العاملة المغربية في اطار التحويل الوطني الديموقراطي الثورى آفاق بناء الاشتراكية •

٧ـ اختيـاراتنا الاستـراتيجية والمرحلية على الصعيد الوطني •

من الفصول السابقة وبعد ابراز السمات العامة لواقعنا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، تثبت الخلاصات التالية :

أولا : أننا لا زلنا نعاني من الهيمنة الأجنبية وبالتالي لا زالت المرحلة هي مرحلة التحرر الوطني وانهاء التبعية والخضوع للسيطرة الامبريالية والرأسمال الأجنبي •

ثانيا : ان هذا التحرر لا يمكنه أن يتم في ظل الهياكل الطبقية الرجعية والاستعمارية الجديدة القائمة ، بل بتجاوزها • فالحكم العميل يشكل المعبر السياسي عن هذه الهياكل ، ويشكل بالتالي عرقلة وحجازا أمام التحرر الوطني بمدلوله الشعبي 0 •

1) التحرر الوطني وارساء أسس السيادة الشعبية •

ان برنامج الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، لا يعني في النهاية سوى التعبير عن الضرورة التاريخية لتقويض الهياكل القائمة وبناء هياكل اقتصادية وسياسية جديدة مكانها ، تخدم مصالح الشعب المغربي ككل وتفتح آفاق البناء الاشتراكي لمجتمعنا •

وفي هذا الاطار يتمركز نضالنا حول محورين أساسيين :

ـ النضال الوطني : وله مكانة هامة في هذه المرحلة ، ويستهدف العمل على تحقيق السيادة الوطنية وتحرير كامل التراب الوطني والتصدي للتخلي عن أجزاء منه في اطار المساومة مع الامبريالية التي يمارسها النظام • لكن أيضا وأساسا تحقيق وحدة الشعب المغربي شمالا وجنوبا ، ذلك أن المسألة هي مسألة تحرير الارض وتوحيد الشعب والهدفان متلازمان ومترابطان •

ـ النضال الديموقراطي : ويستهدف انتزاع المكاسب الديموقراطية سواء على المستوى المطلبي والنقابي ، أو على المستوى الديموقراطي السياسي (الحريات العامة والفردية ، فرض مؤسسات ديموقراطية حقيقية •••) • ومن شأن هذه المكاسب التي تتم عبر النضال الصلب المستميت ضد الطبقة السائدة ، أن يعمل على عزل هذه الأخيرة واضعافها وتوفير الشروط الضرورية لقلب ميزان القوى لصالح الجماهير الشعبية ، وهي في نفس الوقت مدرسة أساسية لاذكاء وعي الجماهير وتمرسها على العمل الديموقراطي وتمكينها من ادراك طبيعة أعدائها ، وتعويدها على روح المبادرة لمواجهة هؤلاء الأعداء والخصوم •

ان النضال الديموقراطي يجب باستمرار أن يبقى وفيا لهدف ثابت واضح العمل على تحقيق السيادة الشعبية وبالتالي فعليه أن يتجنب الفخ الذي ينصبه الحكم باستمرار لمحاولة حصره في أفق ضيق وجعله في نهاية الامر يخدم المشروعية القائمة ويرممها ويسمح للنظام بايجاد واجهة برلمانية شكلية تصونه من العزلة الداخلية

والخارجية • ان أى انزلاق في هذا الاتجاه أو أى مبادرة تضع الالتزام بالعمل على تحقيق سيادة الشعب جانبا و تتوهم بامكانية الاصلاح الايجابي للأوضاع القائمة لا يمكنها أن تنعكس الا بمردود سلبي يخفف من عزلة الطبقة اللاوطنية ، ويزيد من ترجيح ميزان القوى لصالحها • وهذه حقيقة لا نستخلصها من الاعتبارات الذاتية فحسب ، بل انها حقيقة موضوعية نستنتجها من طبيعة الحكم الراهن والتي تجعله غير راغب بل غير قادر على تحقيق أية تجربة ديموقراطية ليبرالية ، عدا التجارب البرلمانية المزيفة والمشوهة التي تبقى في كل الأحوال سجينة الأيديولوجية الاقطاعية مدمرة الديموقراطية وعدوتها •

ان اختيارنا المتمثل في العمل على تحقيق ثورة وطنية عبر نضال الجماهير الشعبية وفق المحورين الأساسيين : الوطني والديموقراطي ، هو اختيار يستمد آفاقه وأبعاده من الاهداف الثورية التالية :

— استئصال جذور الهياكل الاقطاعية والرأسمالية في بلادنا ، وبناء أسس اقتصادية خالية من أى مظهر من مظاهر النفوذ الاستعمارى وحلفائه المحليين ، وقائمة على مبدأ التوزيع العادل للثروات والانتاج العام للبلاد في اطار توجه اشتراكي حاسم •

— وحل مشكلة السلطة باقامة مؤسسات سياسية شعبية تمكن الجماهير من المساهمة الواعية والفاعلة في التقرير والتنفيذ على كل المستويات وفي كل المجالات •

ان النضال الوطني والنضال الديموقراطي يشكلان كلا متكاملا متلازما ، ذلك أن فصل السيادة الوطنية عن السيادة الشعبية يعد خطئا استراتيجيا قاتلا ، مرده الخلط والانحصار في أفق ذيلي بالنسبة للطبقة السائدة التي هي نفسها طبقة ذيلية بالنسبة للأمبريالية المهيمنة على مجتمعنا والتي تشكل موضع صراعنا من أجل التحرر الوطني •

2) القوى الوطنية والشعبية وشعار الجبهة •

ان هذه الاستراتيجية العامة الرامية الى القضاء على هيمنة الأمبريالية وسيطرة الطبقة الاقطاعية الرأسمالية عن طريق التغيير الجذري للهياكل الاقطاعية الاستعمارية تقتضي انسجاما مع تحليل واقعنا الاقتصادى الاجتماعي لحشد وتوحيد كل الطبقات التي لها مصلحة في هذا التغيير : الطبقة العاملة التي تواجه مباشرة النفوذ الرأسمالي الأجنبي والكومبرادوري ، صغار الفلاحين والفلاحين الفقراء والعاطلين وأشباه العاطلين الذين يعانون من أقسى أنواع القمع والاضطهاد ، التجار الصغار والصناع والمثقفين الثوريين الذين لا تزداد أوضاعهم الا تدهورا في اطار الهياكل القائمة ، البورجوازية الوطنية المعبرة عن مصالح الرأسمال الوطني ، كلهم في خندق واحد ضد العدو المشترك ، الأمبريالية وعميلتها الطبقة السائدة •

ان مأزق البورجوازية الوطنية لا مخرج له ولا حل الا بنهجها سياسة وطنية فعلا والتخلي عن الدور الذيلي بالنسبة للطبقة السائدة ، لتكون فعلا في مستوى الهمي بمصالحها الحقيقية والعزم على الدفاع عنها • واذا كانت تخوض نضالا من أعلى على

شكل تنبيهات للنظام وتحاول أن تضفي على ذلك طابعا جماهيريا عن طريق شعارات شعبية (عرائض من أجل التعريب، المغربة، المطالبة بالأرض...)، فان مصلحتها الطبقية تقتضي منها اختيارا حازما أي الالتحاق بمعسكر الطبقات الشعبية.

أما التجار الصغار والصناع والمثقفون، فان أوضاعهم الراهنة المستمرة في التدهور تجعلهم مؤهلين اجتماعيا كقوة مهمة كميا وكذا نوعيا لخوض نضال حازم ضد الطبقة السائدة. واذا كانت مجموع هذه الفئات قد أكدت قدرتها الكفاحية خلال مرحلة الاستعمار المباشر، فانها لا تزال تبرهن من خلال النضال على استعدادها لربط مصيرها بمصير الطبقات الكادحة عموما وتطلعاتها في التحرر وتتميم الاستقلال، كما تعبر عن قدرتها التنظيمية واختيازها في الاندماج داخل تنظيمات الطبقة العاملة (نقابات المعلمين والأساتذة، التجار الصغار وأصحاب النقل الحضري..).

أما الفلاحون الفقراء، أغلبية الشعب المغربي، فان أي بديل وطني تقدمي لا يمكنه أن يكون بديلا حقيقيا الا بمساهمتهم الفعالة وتحالفهم المتين مع الطبقة العاملة على الخصوص. انهم يشكلون فعلا طاقات هائلة وخزانا ثوريا أساسيا بالنسبة لعملية التغيير الجذري للهياكل القائمة. وخاصة منها الهياكل الاقطاعية والاستعمارية المقنعة في البادية، كما يشكلون نفس الطاقة بالنسبة لمرحلة البناء الاشتراكي.

وبالرغم من صعوبة العمل التنظيمي في البادية، وصعوبة اذكاء الوعي عن طريق النضال الاجتماعي، كما هو الشأن بالنسبة للطبقة العاملة، فان واقع المشاكل اليومية — الأرض، الصحة، المدرسة، العدل، الادارة بشكل عام — ومواجهته النضالية (لهذا الواقع) من شأنه أن يعود بتوعية عامة، اذ أن طبيعة هذه المشاكل تطرح مباشرة الأسباب السياسية لوجودها. ومن شأن كل هذا أن يرفع الفلاحون الفقراء وصغار الفلاحين الى مستوى من الوعي الطبقي يجعل منهم قوة حاسمة لانجاح التحرر الوطني وتحضير شروط البناء الاشتراكي.

وكذلك الشأن بالنسبة للعاطلين وأشباه العاطلين الذين يشكلون قوة ثورية اذا ما تم تنظيمهم بشكل سليم، يتجاوز الانفجارات العفوية التي تعبر عن الأزمة والتي لا تساهم في التقدم نحو حلها.. خاصة وأنهم يشكلون صلة وصل بين الفلاحين والطبقة العاملة، هذه الطبقة التي يجب أن تشكل طليعة التحالف الوطني وتلك هي الضمانة الأكيدة لاتمام مهام التحرر بشكل سليم والى أبعد مداها، دون توقف أو اجهاض أو تحريف...

ان الظروف التاريخية لنشوء هذه الطبقة وتطورها، ضمن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة، التي أدت الى تقليصها من الناحية العددية، لا يلغي في أي حال من الأحوال دورها النضالي الطليعي، وذلك لأسباب نظرية وعملية معروفة لا فائدة من تكرارها سوى من أجل تأكيدها.

ان موقعها من الانتاج الذي يجعلها في مواجهة مباشرة مع أساليب الاستغلال الرأسمالية، وبالتالي مع الامبريالية والبورجوازية الكومبرادورية، يؤهلها لأن تكون رأس سهم القوات التحررية.

ان تمركز الانتاج في قطاعات محدودة وحيوية بالنسبة لمصالح الأمبريالية والطبقة السائدة — قطاع المناجم ، الزراعة الحديثة حيث العمال الزراعيون ، السكك الحديدية والموانئ ... — يجعل نضالها ذا فعالية وحيوية ، ويسمح هذا التمركز في نفس الوقت بامكانية تركيز الوعي الطبقي حيث يحتك العمال يوميا في نفس المواقع ويعانون معا من نفس المشاكل اليومية . وهذا ما يتيح فرصة العمل التنظيمي لخوض المعارك النقابية والمطلبية واعطائها أبعادها السياسية .

ان موقع الطبقة العاملة يجعلها محررة من طموحات الملكية الفردية ، وقادرة على الدفع بمهام التحرر الى أبعد مدى ، اذ هي الأكثر مصلحة في التغيير الجذري والقضاء على كل أنواع استغلال الانسان للانسان .

وهذه العوامل مجتمعة ، هي التي تنعكس على المستوى الايديولوجي ، وتدفع بالطبقة العاملة نحو مستوى من الوعي التي يجعلها تعتنق وتستوعب الأيديولوجية الثورية ، نظجبرية الطبقة العاملة كأيديولوجية علمية بلورها نضال الكادحين ، وشكلت ولا تزال تشكل المشعل المنير لطريق التحرير والاشتراكية .

واذا كانت الظروف التاريخية والراهنة للطبقة العاملة ، تحتوي بعض السلبيات ، باعتبار ضعفها العددي قياسا بتضخم البطالة ، ما يتيح للنظام فرصة الضغط والتهديد ، وكذا أصولها الفلاحية الناتجة عن هجرة البوادي ... فان هذه الظروف تتيح كذلك ايجابيات مهمة ، خصوصا اذا اعتبرنا القنوات التي لا زالت تربط العمال بالفلاحين والتي يمكنها أن تشكل عاملا مساعدا على توطيد تحالفهما .

ان الظروف التي أدت الى التقلص الكمي للطبقة العاملة ، وكذلك الوزن الاجتماعي الأساسي للفلاحين الفقراء ، يجعل من تحالفهما مكسبا أساسيا — ضمن التحالف الوطني ككل — من شأنه أن يلغي سلبيات التطور التاريخي ، ويجعل منها عمودا فقريا لكل وحدة وطنية حقيقية ذات أبعاد تحررية واشتراكية . ومن شأن هذا أن يشكل ظاهرة صحية ومشروعة خاصة اذا اعتبرنا أن العمال والفلاحين هم الأكثر تضررا من الأوضاع الراهنة (وكذا العاطلين وأشباه العاطلين) . وبالتالي فان عملية التغيير الجذري والبناء يجب أن تتوجه بالأساس لخدمة مصالحهم من خلال خدمة المصالح الوطنية العامة .

ان تحالف كل الطبقات الوطنية الذي يتم عبر النضال المنظم والمنسق لتنظيماتها السياسية والاجتماعية ، في اطار وحدة وطنية متراصة الصفوف حول برنامج وطني أدنى ، يسطر أهداف السيادة الوطنية والشعبية ، لهو الطريق السليم لامكان عزل الطبقة السائدة وشق الطريق نحو قلب ميزان القوى لصالح الجماهير الشعبية .

ان العمل في هذا الاتجاه ، ليس معناه تجاهل الخلافات والتناقضات الثانوية ، بل ان مصلحة كل القوات تقتضي التركيز على نقط اللقاء التي يسطرها البرنامج الوطني ، وفي نفس الوقت تحديد نقاط الخلاف والوعي بها والبحث عن امكانية تجاوزها ولو مرحليا ، وذلك لمنع النظام من استغلالها لصالحه وممارسة تكتيكه المفضل في تنمية الخلافات والانشقاقات داخل الحركة الوطنية والتقدمية ، وقلب الأزمة باستمرار الى صفوفها .

ان اقرار مبدأ الوحدة والبث في برنامجها ، يقتضي كذلك تحديد صيغتها من جهة ، وأساليبها ووسائلها النضالية من جهة ثانية .

فصيغة الوحدة : وحدة فوقية أم وحدة قاعدية ، وحدة ظرفية استثنائية أم وحدة ذات أهداف ومدى ... صيغة الوحدة هي المقياس للتأكد من صحة اسمها وسلامة أهدافها .

الوحدة النضالية ذات النفس الطويل والمؤهلة لقطع كل أشواط التحرر الوطني هي التي تتوجه بالدرجة الأولى نحو القواعد المناضلة والجماهير الشعبية قاطبة ، قصد تجنيدها حسب شعارات تجيب بشكل سديد على متطلبات المرحلة ، ومن أجل تدعيم وتوسيع المد الجماهيري في مختلف الواجهات .

وسيكون من قبيل العبث والمغالطة ، الحديث عن العمل الوطني المشترك أو عن الجبهة الوطنية الديموقراطية بالنسبة لمن يقيم الجسور مع النظام القائم عدو الجماهير الشعبية . فوضع خط عدائي فاصل مع الطبقة السائدة ونظامها السياسي هو الشرط الأساسي لقيام أي عمل جبهوي صادق وهو المدخل الأوحد لصياغة البرنامج الأدنى والشعارات المطابقة له ... توفيرا لشروط قيادة النضال الواسع للجماهير الشعبية قيادة سليمة تضمن الدفع بالعمل الجبهوي وتطويره على درب تحقيق الاستقلال الحقيقي وفتح آفاق سيادة الشعب وبناء المجتمع المتحرر الديموقراطي .

مسألة الجيش .

ما هو دور الجيش ، ضمن استراتيجية الوحدة الوطنية والاجماع الوطني ، ضد الحكم القائم ؟

ان هذا السؤال يفرض نفسه ضمن الأوضاع الراهنة ، ويستمد أهميته من التطور التاريخي العام ، وكذلك استراتيجة النظام التي عملت على تقليص حجم الطبقة العاملة ، وقمع وتشتيت الامكانيات التنظيمية للقوات السياسية والنقابية المعبرة عن مصالح الطبقات الشعبية ... وهذه العوامل والظروف ، كلها جعلت الجيش يبرز على الساحة كقوة منظمة ، يمكنها أن تؤثر بشكل فعال في المسار التاريخي للبلاد .

واذا كان النظام قد أراد وعمل على جعل الجيش أداة قمع مسخرة لخدمة مصالحه ومبعدة عن أداء مهام الدفاع عن سيادة الوطن ، فان المحاولتين الانقلابيتين قد عبرتا بالملموس على أن مؤسسة الجيش ليست وحدة متجانسة منسجمة ، وبالتالي مجرد أداة يستعملها ماسكها كما يشاء ، بل انها هي الأخرى ساحة صراع تتمخض داخلها تناقضات يمكنها أن تصبح صارخة ، وتنفجر خارجيا للتأثير بشكل مباشر على كامل الأوضاع القائمة .

ان الجيش ليس بجسم غريب مستقل عن باقي المجتمع ، بل ان هيكلته تشكل الى حد كبير انعكاسا ومرآة للهيكلة الطبقية داخل المجتمع ككل ، فنجد من جهة أن القاعدة الواسعة للجنود تتحدر من الأوساط الشعبية (فلاحين فقراء ، عاطلين وأشباه العاطلين) . ومن جهة ثانية ، نجد في أعلى السلم ممثلي الاقطاع والبورجوازية الكومبرادورية ، في حين أن الضباط الصغار المتواجدين وسط السلم ينحدرون من

الطبقات المتوسطة والشعبية •

ان هذه الهيكلة تخلق أوضاعا استغلالية وقمعية يمارسها ممثلو الطبقة السائدة ضد الجنود والضباط، ويتولد عن ذلك صراع ذو أشكال مختلفة، صراع يجسم التناقض داخل الجيش من بين الفئات ذات الأصول الشعبية والطموحات الوطنية والفئة الساهرة على مصالح الطبقة السائدة والمنسجمة معها تمام الانسجام •

ان الجنود والضباط الوطنيين الرافضين لسياسة النظام في جعل الجيش أداة قمع ضد الشعب، والطامحين الى خدمة وطنهم، والمساهمة في تحريره من سيطرة الأمبريالية وعملائها، يمكنهم أن يلعبوا دورا ايجابيا ضمن استرتيجية الثورة الوطنية •

الا أن ايجابية هذا الدور مشروطة تماما بالابتعاد عن كل نظرة تستهدف التغييرات الفوقية •• وتقتضي بالأساس ربط المصير مع مجمو الجماهير الشعبية والكادحة • واذا ما اقتصر دور الجنود والضباط على تفجير تناقضات النظام من الداخل بمعزل عن التنظيمات السياسية والاجتماعية للجماهير، فان ذلك لا يشكل أية ضمانة لا بالنسبة للتغيير الجذري ولا بالنسبة لمهام البناء •

ان هذا الموقف له كامل الأهمية خاصة اذا علمنا أن الأمبريالية تخطط وتدفع حلفاءها داخل الجيش لاحتلال المراكز الحساسة، والاستعداد لتحضير "البديل" في حالة تفاقم أزمة النظام الراهن الى درجة يصبح فيها التهديد الجماهيري واضحا وقويا • في هذه الحالة يأتي "البديل" الأمبريالي للايهام بالتغيير قصد التنفيس عن الأوضاع الجماهيرية المتفجرة، وفي نفس الوقت توطيد المصالح الأمبريالية وضمان استمرارها الى مدى أبعد •

لذا فان أي تهاون أو انحراف أو خطأ في التقدير أو أي موقف انتظاري •• يمكن أن تكون له عواقب خطيرة على مصالح الجماهير ومستقبل النضال الثوري بالبلاد، خاصة وأن قوى الاصلاح / المغامرة، اذا كانت تجد في المساومة والتواطؤ طريقا لعدم الدخول في مواجهة مباشرة مع الطبقة السائدة، فان المغامرة الفوقية تبقى فرصتها الوحيدة لبلوغ أهدافها الاجتماعية عبر القفز على السلطة وتحريف النضال الثوري عن مساره الصحيح •

ومن هنا، فان الدور الصحي الايجابي الذي يمكن أن يساهم به الجنود والضباط الوطنيين، يجب أن يلتحم بمصالح الجماهير وتنظيماتها التي تبقى هي الأداة الوحيدة والرائدة لانجاز التغيير الشامل المعتمد على الجماهير الشعبية وطاقاتها الخلاقة، وكبديل ثوري للأوهام الانقلابية المغامرة •

3 — <u>بناء الأداة الثورية الطليعية</u> •

من الواضح أن انجاز مهام الثورة الوطنية لا يمكنه أن يتم بشكل عفوي أو برضى من الأمبريالية والنظام الراهن الذي لن يعمل من تلقاء نفسه على التقليص من سلطته والانتقال الى دور "المحايد" وبالأحرى تقليص هذه السلطة وتقويض هياكلها • واذا كان الصراع الاجتماعي بمختلف أشكاله الوطنية منها — ضد الاستعمار ثم الأمبريالية — والطبقية، قد بلور حركة وطنية وتقدمية تعبر عن مصالح الجماهير

الشعبية ... واذا كانت هذه الحركة قد مرت من تجارب متعددة منذ الاستقلال الشكلي وقبله، وتحنكت بدروسها ايجابا وسلبا، فان الأوضاع الراهنة، ورغم كل هذه التجارب، لا زالت تطرح مهمة مركزية أساسية ضمن المرحلة: مهمة بناء الأداة القادرة ليس فقط على قيادة التحالف الوطني الشامل لكل القوات الوطنية لانجاز مهام التحرر الاقتصادي والسياسي والثقافي .. لكن كذلك الدفع بهذه المهام الى أقصى مداها والشروع في مرحلة بناء المجتمع بناء اشتراكيا.

ان التقدم في اتجاه انجاز هذه المهمة الاستراتيجية، مهمة بناء التنظيم الثوري الطلائعي، يمر حتما بالعمل الجاد على توحيد كل الطاقات والجهود الصادقة وتعميق الحوار مع كل روافد الحركة التقدمية انطلاقا من مكتسبات هذه الحركة وتنميتها وتطورها.

ان انجاز هذه المهمة، مهمتنا المركزية في هذه المرحلة، يقتضي اذن تحقيق شروط أساسية تتلخص في:

— بلورة وتقوية وتوسيع التيار السياسي الذي يسعى باستمرار الى فضح طبيعة النظام وتعميق تناقضاته مع الحركة الوطنية والتقدمية .. وفي نفس الوقت توعية الجماهير عن طريق طرح كل القضايا طرحا تقدميا سليما، أي بعيدا عن الانحراف اليميني أو التطرف اليساري الذي يمكنه هو الآخر أن يلحق أضرارا بالغة بالحركة التقدمية وبقضية الكادحين.

ومن أجل ذلك، فلا مناص من الصراع الأيديولوجي السليم للوقوف أمام كل أنواع الانحراف والعمل على توضيح المفاهيم الثورية التي تتعرض في المرحلة الراهنة للكثير من الخلط والتشويه.

توحيد كل الفصائل التقدمية التي من شأنها أن تساهم في عملية البناء الثوري للحزب وصب طاقاتها في اطار حركة ثورية موحدة مصونة من تأثيرات التوجيه الانتهازي. ان وحدة هذه الفصائل والتقاء كل المناضلين الثوريين أيا كان موقعهم الحالي، هي وحدة حتمية رغم كل الحواجز التي يمكنها أن تصطنع بين القواعد المناضلة، ذلك أن الحزب الثوري — اذا ما تم بناؤه — لا يمكنه أن يكون الا حزبا واحدا وحيدا، وما سواه يصب على اليمين أو يسقط في مخاطر التطرف اليساري ... ومن ثم ضرورة التوضيح وأهمية مساهمة كل الطاقات الفكرية التقدمية والشابة منها على الخصوص بحسم المعركة الأيديولوجية ضد الرجعية، وفي نفس الوقت تقديم البديل الثوري الصحيح.

ارتباط هذه الحركة بالجماهير الشعبية وتجذرها وسط الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وكذا باقي الطبقات الشعبية.

وفي هذا الاطار، تبرز الأهمية البالغة للعمل الجماهيري كسبيل لتوسيع التنظيم السياسي والارتباط بالنضال اليومي وذلك عبر المنظمات النقابية والاجتماعية بشكل عام والعمالية بشكل خاص.

وليس المطروح هنا هو التواجد البشري والمعزول لبعض المناضلين، بل القدرة على التأثير في النضالات الاجتماعية وتأطيرها وتنظيمها واعطائها محتواها

الطبقي وتوجيهها السياسي المطابق للمرحلة •

وبدون أخذ مواقع أساسية داخل المنظمات الجماهيرية الوجودة العمالية أو الطلابية وتوسيع أو خلق منظمات تشمل فئات شعبية أخرى على المستوى الاجتماعي والثقافي والنقابي ••• بدون هذا ، يبقى التنظيم السياسي مشلولا وعاجزا عن تعبئة الجماهير وقيادة نضالها •

ان المنظمات الجماهيرية والنقابية منها على الخصوص تشكل صلة الوصل الأساسية بين أوسع الجماهير الشعبية الكادحة والتنظيم السياسي ، الذي ليس هدفه هو غزو هذه المنظمات من أعلى أو جعلها أداة ذيلية ، بل أخذ مواقع نضالية داخلها والمساهمة بالتصحية والصمود في تمتين قواعدها وتكتيلها حول شعارات نضالية ملموسة تهم الجماهير في حياتها اليومية وتطابق الأهداف العامة للمرحلة • كما أن النضال السليم للقيام بهذه المهام بنجاح ، والمساهمة في رفع المنظمات الجماهيرية الى مستوى من الحيوية والثورية ، يجعلها أداة معبرة عن الكفاح اليومي للجماهير ••• هو الدعم المستمر لجدلية الوحدة والديموقراطية داخل هذه المنظمات •

ان وحدة الطبقة العاملة ، عبر وحدة نضالها النقابي والمطلبي تشكل مهمة أساسية ومسؤولية ملقاة على عاتق كل الوطنيين والتقدميين •

وان نفس المفاهيم الوحدوية والديموقراطية يجب أن يكون أمرا عاديا وممارسة سارية المفعول داخل بقاي المنظمات الجماهيرية ، الطلابية منها والثقافية والاجتماعية وغيرها •

ورغم الصعوبات والعقبات الناتجة عن الظروف الموضوعية للبادية ، فان ايجاد هياكل قاعدية لتنظيم جماهير الفلاحين وتأطير وتغذية نضالها ، يشكل ضرورة حياتية ليس من أجل التغيير فحسب ، لكن أيضا من أجل البناء والتشييد •

واذا كان تحقيق مجمل هذه الشروط ، من شأنه أن يشكل خطوات أساسية في التقدم نحو مهمة بناء الأداة الثورية ، فانه لا ينفي بل يتلازم مع الاجابة على العديد من القضايا المرتبطة بالتوجيه الفكري والسياسي والتنظيمي •

اختيارنا الأيديولوجي

ان الاستفادة من التجربة وتطوير دروسها وفتح آفاق بلورة الاداة الثورية، مرهونة الى حد كبير بتحديد وتدقيق انتمائنا وموقعنا الفكري والسياسي ضمن الصراع الذي تدور رحاه بمجتمعنا.

ان اختيارنا الأيديولوجي يتجسد في نظرية الطبقة العاملة كايديولوجية ثورية و منهج علمي بلورها نضال الكادحين وأكدتها التجارب الثورية الاشتراكية.

وهذا الاختيار ليس اعتباطيا أو انتقائيا، انه اختيار يرتكز على قناعات واضحة بعلمية المنهج الجدلي المادي وتفسيره للتاريخ، كتاريخ يحركه الصراع الطبقي بين القوى المنتجة وقوى الاستغلال والاستيلاب.

فالاشتراكية العلمية، منهج وعلم، ودليل نظري يرشد كفاح الكادحين و يسلحهم ايديولوجيا ضد أعدائهم وخصومهم، ويزودهم بالنظرة الواضحة للماضي والحاضر والمستقبل وبقوانين الصراع وشروطه.. وصولا الى تجديد الشعارات والأهداف السديدة في كل مرحلة مرحلة وفي كل معركة معركة.

فالاشتراكية العلمية هي النظرية الثورية التي تعتمدها الطبقة العاملة ومعها الـ الفلاحون الفقراء وكل فئات الشعب الكادحة، في صراعها الأساسي ضد الطبقة السائدة المستغلة من جهة، و من جهة أخرى ضد تأثيرات الأيديولوجية البورجوازية بمختلف تلاوينها وتصنيفاتها، يسراوية كانت أم اصلاحية يمينية، وسواء أخذت اسم التعادلية أو اسم الاشتراكية نفسها. فالنضال ضد الأيديولوجية الاقطاعية الغيبية لا يعفي من النضال ضد الأيديولوجية البورجوازية لتعريتها وكبح امتداداتها داخل الجماهير الشعبية وتنظيماتها الاجتماعية والسياسية.

ان اختيارنا هذا ينسجم مع استمرار التقاليد النضالية لشعبنا: تقاليد المقاومة المسلحة ضد الغزو الأجنبي والطغاة الاقطاعيين، تقاليد الانتفاضات والثورات الشعبية ضد الاحتلال الاستعماري الذي شكلت ثورة عبد الكريم الخطابي أبرزها وأعظمها، تقاليد جيش التحرير والمقاومة والحركة الوطنية على وجه العموم، واستمرارها حية موجودة ضمن حركة التحرير الشعبية لتتميم الاستقلال، وانهاء التبعية، وتحقيق التحرير الاجتماعي.. ينسجم مع كل هذه التقاليد ويجسم في نفس الوقت تفاعل استمراريتها مع الفكر الاشتراكي العلمي في اطار منعطف تاريخي يطرح بالحاح مهام التوضيح الأيديولوجي لتسليح نضال الكادحين ضد أعدائهم الطبقيين.

الا أن تبني الاشتراكية العلمية، يجب أن يكون بالنسبة الينا خاليا من كل غموض و مصونا من كل أنواع الانحراف، فالاشتراكية العلمية قد تبلورت داخل محددات تاريخية معروفة، وارتفعت الى مستوى النظرية العلمية بشكل لا يدع مجالا للغموض أو الالتباس،

سوى لمن أراد الاجتهاد في المراجعة من أجل التحريف، أو التستر وراء الشعارات الرنانة لتمرير محتوى سلبي ، مناقض.

لقد اقترنت هذه النظرية بنشوء الرأسمالية ونمو الحركة العمالية حجما ونضالا ، وفي نفس الوقت نمو الفكر الاشتراكي ضمن انطلاقة تقريبية متذبذبة متجزئة (الجدلية ، الاشتراكية الطوباوية) .. وفي مرحلة لاحقة ، تجريد هذا الفكر من محتواه الخيالي ونقد تناقضاته وهفواته وايجاد الربط بين معطياته الايجابية .. ثم صياغة الأسس العلمية لنظرية ثورية متكاملة ، تسلح نضال الطبقة العاملة وتنير الطريق أمام كافة الكادحين.

واذا كانت الاشتراكية العلمية قد تبلورت معالمها الأساسية ، ضمن ظروف تاريخية معينة ، فليس معنى هذا أنها مجسدة مشخصة في بعض المناضلين .. كما أنها لم تقف عندهم بل تطورت مع تطور الكادحين ، واغتنت بتجاربهم الثورية الاشتراكية ، وخصوصيات هذه التجارب التي لا يمكنها موضوعيا أن تكون قالبا واحدا معمما .

انها كنظرية ، تعتمد التغيير والتطور ، وتعاكس بالأساس " الدوغمائية " والجمود العقائدي ، وتنبذ القوالب الجاهزة والنقل الميكانيكي .

لذا ، فان المطروح علينا هو استيعاب المقاييس العلمية ، نتاج الفكر الانساني التقدمي ، والاستفادة من مختلف التجارب الثورية ، والتسلح بكل ذلك من أجل التحليل الملموس ، وتطبيق النظرية الثورية على واقع مجتمعنا وخاصيات حضارة شعبنا . فالمطلوب اذن ، ليس هو ترديد الشعارات ، بل التطرق لمضمون التحليل ، وصياغة محتواه بشكل ملموس منسجم مع واقعنا ، وابداع الحلول اللازمة لتغييره .. لكن داخل اطار أيديولوجي واضح بالشكل الذي يقطع الطريق أمام الانحراف باسم البحث عن الخصوصيات ...

ان تحديد اختيارنا الأيديولوجي لا يقف عند النظرية ، ولا يعتبرها هدفا في حد ذاتها ، بل يرتبط كل الارتباط بالممارسة الفعلية في الساحة النضالية ، ويجسد الربط الجدلي بين النظرية والممارسة .. فعندما نسعى الى توضيح خطنا الايديولوجي واستكمال بنائه ، فاننا لا نقوم بعمل فكري من أجل الفكر في حد ذاته ، بل بالأساس من أجل مواجهة ايديولوجيات الأعداء والخصوم وتشويهاتها من جهة ، ومن أجل ايجاد دليل ومرشد لعملنا الثوري على طريق انهاء الاستغلال والاستيلاب .. ومنه نستمد استراتيجيتنا ، وطنيا وقوميا وعالميا ، وهو الذي يسطر مبادئنا التنظيمية ومنه تنبثق ممارستنا العملية التنظيمية والجماهيرية .

ان الخط الأيديولوجي والاستراتيجية والممارسة العملية ، كل لا يتجزأ ، تتبادل التأثير والتفاعل فيما بينها ضمن علاقة اغناء جدلية مستمرة .

المسألة التنظيمية

وبهذا التوجه بالذات ، تأخذ المسألة التنظيمية كل أهميتها ، اذ على معالجتها

تتوقف ترجمة اختياراتنا الأيديولوجية والاستراتيجية والاستراتيجية الى حيز التنفيذ والممارسة العملية، وبدون معالجة سليمة للمسألة التنظيمية، تبقى كل هذه الاختيارات مجرد نظريات عقيمة وتمنيات مسطرة، أو ينجز عملنا الى مخاطر العفوية والتجريبية.

ان المبادئ التي يجب أن تشكل الأساس السليم للعمل التنظيمي ترتكز حول:

ـ المركزية الديموقراطية كقاعدة عامة تضمن الديموقراطية داخل مؤسسات التنظيم وفي كل المستويات، وتضمن في نفس الوقت وحدة التوجيه والخطة وامكانية اتخاذ القرارات وتطبيقها بالفعالية اللازمة. واذا كانت الديموقراطية ليست مبدأ مجردا يسهر على التطبيق الآلي لمعادلة الأغلبية والأقلية، بل يخضع للتوازن بين المركزية والديموقراطية، والذي تتحكم في أسبقياته ظروف كل مرحلة مرحلة، فان المركزية هي الأخرى لا يجوز أن تتحول الى مركزية بيروقراطية تجسم الفرد أو الممارسة الحلقية السلبية.

ان الديموقراطية يجب أن تبقى واضحة ناصعة، تضمن صلاحية كل مناضل في المساهمة في رسم التوجيه العام والقرارات الأساسية التي تهم مستقبل التنظيم، أو تؤثر فيه، دون أن يمس ذلك من قدرة هذا الاخير على ضبط تنظيمه ومركزته.. وبالتالي ضمان الوحدة والانسجام والفعالية عند التطبيق.

ـ النقد والنقد الذاتي: في كل المستويات، سواء بالنسبة للتنظيم ككل للوقوف من حين لآخر لتقييم نتائج التجربة ورسم الآفاق استفادة من ايجابياتها وتفاديا لسلبياتها، أو على مستوى كل مؤسسة تنظيمية وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى القاعدية منها والقيادية، وذلك لتقييم مجال كل الهيئات وتحديد مسؤولياتها وتدعيم روح المحاسبة من القمة الى القاعدة والعكس، أو على مستوى المناضل داخل اطاره التنظيمي لمحاسبته في أداء مهامه النضالية، والحرص على التزامه ومن أجل التحسين المستمر للسلوك الثوري لكل المناضلين.

ـ الانضباط: كضرورة حيوية داخل التنظيم الثوري لضمان تطبيق القرارات المتخذة وحل المشاكل الداخلية بتطبيق صارم لمبدأ المركزية الديموقراطية..

ان مجمل هذه المبادئ الأساسية، يجب أن تكون ممارستنا اليومية في كل المستويات ودليلا عمليا نسترشد به في أداء مهامنا الرامية الى بناء الأداة الثورية.. تلك الأداة التي يمكنها في الخلاصة أن تصبح واقعا ملموسا، اذا ما تحققت شروط وحدة كل الفصائل التقدمية، وتجذرها وسط الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء على الخصوص، ومن ثم التوضيح الضروري بالنسبة لخطنا الأيديولوجي وفق مقاييس علمية جدلية حركية، والالتزام النهائي باستراتيجية واضحة ثابتة لا تتأثر بالعمل التكتيكي والحسابات الظرفية، وتجيب بشكل سديد على متطلبات المرحلة وآفاقها، وتسطر الاطار العام الذي تنجز ضمنه مهام الثورة الوطنية والبناء الاشتراكي.

فالحزب الذي يضم في صفوفه المترابطة طليعة ممثلي الطبقة العاملة وجميع الكادحين ويرتبط بالجماهير أوثق ارتباط، ويتمتع بنفوذ حاسم وسط الشعب، ويسترشد في النشاط العملي قوانين تطور المجتمع العلمية، متمرس في العمل الوطني والطبقي، ويستوعب جميع

أشكال النضال ... ان حزبا بهذه الصفات يضمن القيادة الصحيحة لكامل نشاط الطبقة العاملة وجميع الكادحين، ويضفي على هذا النشاط طابعا من التنظيم والمنهجية تدعمها الممارسة الفعالة.

4 ـ الثورة الوطنية والثورة الاشتراكية

ان تحليل واقعنا الاقتصادي والوقوف عند خاصياته الناتجة عن تطوره التاريخي، وتحديد الخطوط العريضة لاستراتيجية الثورة الوطنية من أجل تغيير هذا الواقع، ثم تحديد أساليب وسائل تطبيق هذه الاستراتيجية ودور الأداة التنظيمية في الخروج بها الى حيز الممارسة والتنفيذ، مسلحة بخط أيديولوجي واضح محدد ... مع كل هذا، فان النظرة الشمولية تقتضي أيضا توضيح معالم المجتمع المتحرر وملامح المجتمع الاشتراكي الذي نطمح الى بنائه.

وليس المطروح هنا، هو الاغراق في تفاصيل الهياكل الاقتصادية ودقائق أساليب الانتاج المستقبلية، للسقوط في مخاطر النظرة الاقتصادية الضيقة، بل المطروح هو وضع أهداف أدنى بالنسبة لمرحلة التحرر الوطني وتصورات عامة بالنسبة للبناء الاشتراكي.

مرحلة التحرر الوطني.

أوضحنا ضمن الاستراتيجية التي نقترحها أننا نعني بالتحرر الوطني، بايجاز: استكمال السيادة الوطنية وتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية، بتقويض كل الهياكل الاستعمارية والاقطاعية، ووضع حد لتأثير الفكر الاقطاعي والاستعماري باسترجاع كامل الاعتبار للمكتسبات التقدمية لثرات وحضارة شعبنا، وحل مشكلة الحكم باقامة مؤسسات ديموقراطية تضع حدا للحكم المطلق، وتحقيق سيادة الشعب.

وبناء على ذلك، فان مرحلة التحرر الوطني، يجب في تقديرنا أن تحقق الأهداف الأساسية التالية:

1) تحقيق وحدة الشعب المغربي عن طريق تتميم وحدته الترابية وتحقيق السيادة الوطنية الكاملة بدون تقسيم أو مساومة مع الامبريالية والاستعمار الجديد واجلاء كل القواعد العسكرية الأجنبية الجاثمة فوق ترابنا.

2) حل مشكلة الحكم باقامة مؤسسات ديموقراطية فعلية تجسم سيادة الشعب وذلك عن طريق دعوة مجلس تأسيسي وتشريعي منتخب انتخابا حرا ديموقراطيا، مجلس يقر بالديموقراطية السياسية، واحترام الحريات العامة وحقوق المواطن، والديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تقويض الهياكل الاقطاعية والاستعمارية القائمة، وتطبيق الاختيارات الوطنية التي تخدم مصالح الشعب المغربي.

3) تحقيق اصلاح زراعي حقيقي يصفي الهياكل الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية في البادية ، ويسمح بتطبيق فعلي لشعار : ((الأرض لمن يحرثها)) ويكبح الاتجاه التصديري المتوجه نحو خدمة السوق الخارجية ، لاعطاء الأسبقية لتلبية الحاجات الوطنية ، وضمان التراكم الضروري للبناء والتشييد .

ان الاصلاح الزراعي الحقيقي لا يكتفي بعملية تحديد الملكية واعادة توزيع الأراضي توزيعا عادلا ، بل عليه أن يفتح المجال للانتاج التعاوني ليس بشكل بيروقراطي وقمعي ، لكن عن طريق التوعية والاقناع ، واثبات مزايا الانتاج والتعاون الجماعي ، لاسيما وأن العقلية الجماعية ليست بالغريبة عن أصول مجتمعنا وتقاليد جماهيرنا الشعبية في البادية .

ان الواقع الاقتصادي والاجتماعي الراهن يجعل من الاصلاح الزراعي العادل والحازم عمودا فقريا ضمن مجموع التغييرات الجذرية التي على الثورة الوطنية أن تقوم بها .

4) تصنيع البلاد وتجهيزها في اطار تصنيع وطني تقدمي : تحظى فيه الصناعات الأساسية بالأولوية ، وتخضع حدا للتبعية الصناعية عبر الصناعات التحويلية التي تلعب مجرد دور مكمل للاقتصاد الأمبريالي .

ومن أجل ذلك ، فلا مناص من تأميم القطاعات الأساسية كالمناجم والصناعات الثقيلة التي يتم خلقها ، والصناعات التحويلية والتركيبية الكبيرة الحجم والتي تلعب دورا ملحوظا في الاقتصاد الوطني ككل .

واذا كان التصنيع يشكل القاعدة الصلبة التي تنبني عليها كل تنمية اقتصادية وكل تقدم وتحرر حقيقي ، فانه لا ينبغي أن يتم بشكل معزول أو كهدف في حد ذاته ، بل عليه أن يرتبط ويكمل مهام الاصلاح الزراعي ضمن خطة اقتصادية وطنية متكاملة تحقق الربط والانسجام بين مختلف المرافق والقطاعات الاقتصادية .

5) تأميم التجارة الخارجية وانهاء دورها في السمسرة لصالح الرأسمال الدولي وجعلها منسجمة ومكملة للاقتصاد الوطني ، وذلك عن طريق تبادل خارجي مبني على أسس مقبولة ، وخالية من أي مظهر من مظاهر التبعية والخضوع .

وبنفس الأهمية على الأقل ، تأميم قطاع المالية والبنوك الكبرى وجعله في خدمة التصميم الاقتصادي العام .. يوزع الأسبقيات ويمنح الوسائل العملية لانجاز الأهداف الاقتصادية الوطنية .

6) اقامة تعليم وطني تقدمي ، تعليم ديموقراطي معرب ممغرب ومعمم . ان سياسة التضليل والتجهيل الراهنة والتي جعلت 76٪ من الشعب المغربي يعاني الأمية ، تفرض جهدا كبيرا وتغييرات عميقة لاقامة تعليم يساهم بشكل فعال في تحقيق

التحرر الثقافي وخدمة التنمية الاقتصادية والتقدم التيكنولوجي •

ومن أجل ذلك، فعلى السياسة الوطنية أن تحقق باستعجال أهدافا ملحة، نذكر من بينها على الخصوص:

- تعميم التعليم الابتدائي على الأقل، تعميما تاما في البادية والمدينة •
- تحديد مستوى البرامج بشكل يرتبط ويلبي حاجيات الانتاج، وتوسيع التعليم الجامعي واصلاحه •
- اعادة الاعتبار للوظيفة التعليمية وتشجيعها •

ان سياسة تعليمية وطنية ديموقراطية وتقدمية عليها ليس فقط أن تساهم في خدمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة، بل كذلك التعريف بالثرات الوطني وابرازه والعمل على بلورة ثقافة وطنية أصيلة، وتجنيد كل الامكانيات لتوسيع تأثيرها وتعداد أشكال التعبير عنها (الأدب، المسرح، السينما، الوسائل الاعلامية، الانتاج الفني بشكل عام •••) •

7) نهج سياسة تقدمية في مختلف الميادين الاجتماعية، كالصحة، دمقرطتها واعادة تنظيمها وتزويدها ببنيات تحتية تسمح باعطائها طابعا جماهيريا يضمن حق المعالجة والصحة السليمة لكل المواطنين • وفي ميدان الشغل، وضع حد لتفاقم البطالة والقضاء عليها تدريجيا، والرفع من مستوى القوة الشرائية للكادحين وكبح التفاوت بين ارتفاع الأسعار والأجور •• وبالنسبة للشبيبة، منحها امكانيات التكوين والشغل والتثقيف حتى تكون مؤهلة فعلا لأن تشكل جيل المستقبل الضامن لتقدم البلاد وازدهارها • وبالنسبة للمرأة، تحريرها من أغلال العهد الاقطاعي وتوفير امكانية مساهمتها جنبا الى جنب مع الرجل في عملية البناء الوطني والتقدمي •

8) جعل جهاز الدولة في خدمة الشعب بتغيير أوضاع الادارة تغييرا جذريا وجعلها في خدمة الجماهير بدل العكس، والغاء كل القوانين الموروثة من الاستعمار أو اللاحقة من أجل توطيد سيطرة الاستعمار الجديد، وتثبيت الحكم المطلق بالطبقة السائدة •

ومقابل ذلك، ضمان الحريات العامة ومساهمة الجماهير في حل المشاكل وفق مبادئ العدالة الاجتماعية •• أما بالنسبة للأمن والدفاع الوطني، فيجب أن يتوجها من جهة الى تحقيق العدالة والطمأنينة، ومنع كل محاولة تسعى الى حرمان الجماهير الشعبية من مكاسبها، والعودة بها الى عهد الاستبداد والطغيان عن طريق الثورة المضادة ••• ومن جهة ثانية، جعل القوات المسلحة في مستوى الدفاع عن حوزة الوطن والمساهمة الفعالة في المعركة الوطنية الديموقراطية المناهضة للأمبريالية •

9) نهج سياسة قومية تحررية وحدوية، سياسة تلتحم مع النضال القومي العربي،

وفي مقدمته نضال الشعب الفلسطيني الذى يجب دعمه دعما مطلقا لا مشروطا ، الرامي الى مواجهة استراتيجية الاستعمار والأمبريالية وعملائها المحليين ، وتحرير أمتنا العربية تحريرا كاملا ، والتقدم بخطوات ايجابية نحو وحدتها وازدهارها .

وفي هذا الاطار ، العمل على حشد كل الطاقات الوطنية والتقدمية في المغرب العربي لتحرير كافة أجزائه من سيطرة الاستعمار بشكليه القديم والجديد كخطوة أساسية نحو تحقيق وحدة شعوبه ، وبناء مغرب عربي متحرر موحد ومتقدم .

10) نهج سياسة خارجية تحررية معادية للاستعمار والأمبريالية مبنية على مبادىء السلام واستقلال الشعوب وأمنها .. وبالتالي ، التآزر والتضامن مع كل الحركات التقدمية في العالم ، والانتماء بشكل صريح لمعسكر التحرر والتقدم ضد معسكر الأمبريالية والرجعية .

الثورة الوطنية والثورة الاشتراكية .

ان مجمل هذه الأهداف الأساسية التي تشكل الخطوط العريضة لبرنامج وطني أدنى ، ليست غاية في حد ذاتها ، بل هي وسيلة وخطوة أساسية لتصفية كل العراقيل وتحضير الشروط اللازمة للشروع في المرحلة اللاحقة : مرحلة الثورة الاشتراكية .

ان التمييز بين المرحلتين لا يعني الفصل بينهما ، بل ان الانتقال نحو تحقيق الأهداف البعيدة المدى ، يجب أن يتم بشكل جدلي .. وبالتالي ، فان كل بند من بنود البرنامج الوطني التقدمي ، يجب أن يحمل في طياته بوادر المرحلة المقبلة ، ويفتح آفاق التطور نحو أهداف البناء الاشتراكي .

وليس المطروح هنا ، هو ايجاد الصيغ والأشكال العملية لهذا البناء ، الا أن هذا لا يمنعنا من تأكيد طموحاتنا في الدفع بالتقدم والتطور داخل مختلف القطاعات نحو تحقيق الملكية الجماعية لأهم وسائل الانتاج كأساس موضوعي لانهاء كل مظهر من مظاهر استغلال الانسان للانسان .. وتحقيق العدالة الاجتماعية الحقيقية . وبالتالي ، بناء مجتمع يعمه الرخاء والازدهار ، ويفتح المجال للانسان لبلورة طاقاته وتكوين شخصيته ضمن تطور جماعي يصون وينمي المصلحة الجماعية والفردية في آن واحد .

ان تقاليد شعبنا الراسخة ، سواء على مستوى الحياة الجماعية ، أو على مستوى النضال الصلب المستميت ضد كل الغزاة والمستغلين ... يجعلنا مؤهلين لخوض معركة التحرر والاشتراكية بحظوظ وافرة من النجاح ، اذا ما أزيحت كل العراقيل الموضوعية والذاتية ، وتفجرت طاقات الجماهير الشعبية الخلاقة ، وتبلورت داخل اطار يدفع الى التقدم المستمر ، وينسجم مع المسار التاريخي ، وتوفر كل الضمانات لعدم توقف " قافلة التحرير والديموقراطية والاشتراكية " .

٤- اختيارنا الاستراتيجي على الصعيد القومي

في الوقت الذى أصبحت فيه هيمنة الأمبريالية على كامل الوطن العربي واضحة وشاملة، وفي الوقت الذى عملت هي وعملاؤها على وضع مخططات متكاملة لكل المنطقة، فانه لم يعد بالامكان معالجة القضايا الوطنية دون وضعها في اطارها القومي، ذلك أن نضالنا من أجل تحقيق أهداف التحرير والبناء الاشتراكي يرتبط عضويا بالنضال التحرري الذى تخوضه كافة الشعوب العربية، ليس لأسباب تاريخية وحضارية وثقافية فحسب، بل لأسباب موضوعية كذلك، اذ أن البناء الاشتراكي الحقيقي لا يمكنه أن يتم ضمن واقع التبعية والتجزئة الراهن وان مصير الثورتين الوطنية والاشتراكية نجاحهما أو اجهاضهما يرتبط الى حد كبير بمصير نضال الشعوب العربية قاطبة من أجل تحرر ووحدة أمتها.

ان تحقيق وحدة الأمة العربية، وحدة جماهيرها الكادحة يشكل أنقى استراتيجيا لنضالنا القومي الرامي الى انهاء واقع التجزئة والتخلف وارساء أسس التحرر والتقدم، ذلك الواقع الذى دأب الاستعمار على خلقه وتكريسه سواء خلال مرحلة الاستعمار المباشر أو من خلال سيطرة الأمبريالية العالمية والاستعمار الجديد.

1 ـ الوطن العربي والاستراتيجية الاستعمارية الأمبريالية.

ان اهتمام مصالح الرأسمال الدولي بالوطن العربي وتركيزها على غزوه والسيطرة عليه، ليس اهتماما مجانيا، بل تحركه وتدفعه مصالح موضوعية واضحة راجعة الى عدة اعتبارات، الجغرافية منها والاقتصادية والسياسية بشكل عام.

فمن الناحية الجغرافية، يتحكم الوطن العربي في مواقع حساسة وخاصة الممرات الدولية (قناة السويس، مضيق جبل طارق، باب المندب، الخليج العربي ..الخ) وأينما البحر المتوسط الذى يشكل حزاما مقابلا لأوروبا كما يشكل حزاما لمجموع القارة الافريقية من الشرق الى الغرب.

ومن الناحية الاقتصادية، فان ثرواته الطبيعية المتنوعة وخاصة النفط، تعتبر مادة أساسية للأطماع الاحتكارية، زيادة على أن الوطن العربي، بحجمه البشرى الكبير، يشكل سوقا أساسيا لترويج البضائع المصنعة...

ان كل هذه المزايا قد جعلت الوطن العربي باستمرار محط أطماع الاستعماريين والغزاة منذ بداية القرن التاسع عشر على الخصوص، ولقد تبلور هذا الاهتمام، في تخلخل تدريجي، على كافة المستويات بدءا من الحملات التبشيرية (تخلخل ثقافي) الى الحصول على امتيازات اقتصادية الى العدوان المباشر ...الخ.

وان القوات الاستعمارية المختلفة البريطانية منها والفرنسية والاسبانية والايطالية ،قد اضطرت تعويض التهافت والتنافس فيما بينهما بالوفاق والتفاهم على اقتسام الغنيمة وآل الأمر توزيع الوطن العربي الى مناطق نفوذ تابعة لكل من هذه القوات،كطريق نحو تقسيمه وتجزئته .

ان هذه التجزئة قد جاءت لتلبي حاجيات استعمارية موضوعية تستهدف الهيمنة على المنطقة ومن وراء ذلك استغلال خيراتها وشعوبها .. وهذه الحاجيات الموضوعية هي التي عبرت عنها وصاغتها لجنة كونها الوزير البريطاني الاول " كامبي بنيرمارن" لدراسة الأوضاع آنذاك ،نستعرض أهم ما ورد في تقريرها نظرا لأهمية الحقائق التاريخية التي تضمنها والتي توضح بشكل وافر الاهتمامات الاستعمارية والدوافع الموضوعية التي كرست واقع التقسيم والتجزئة ،يقول التقرير:

" في هذه البقعة الشاسعة الحساسة يعيش شعب واحد ، تتوفر له من وحدة تاريخية ودينية ووحدة لسان وآماله كل مقومات التجمع والترابط والاتحاد ،وتتوفر له في نزاعاته التحررية وفي ثرواته الطبيعية ومن كثرة تناسله ... كل أسباب القوة والنهوض. فماذا لو دخلت الوسائل الفنية الحديثة ومكتسبات الثورة الصناعية الأوروبية الى هذه المناطقة ،وماذا لو انتشر التعليم وعمت الثقافة أوساط هذا الشعب ، ماذا سيكون اذا تحررت هذه المنطقة واستغلت ثرواتها الطبيعية من قبل أهلها ...؟؟

عند ذلك ستحل الضربة القاضية حتما بالأمبراطوريات الاستعمارية !..

ولمعالجة الموقف،اقترحت اللجنة :

" 1 ــ على الدول الكبرى ذات المصالح المشتركة أن تعمل باستمرار على تجزئة هذه المنطقة وتأخرها وابقاء أهلها على ما هم عليه من تفكك وتأخر وجهل .

2 ــ ضرورة العمل على فصل الجزء الافريقي في هذه المنطقة على الجزء الآسيوي ،ومن أجل ذلك اقامة حاجز بشري قوي وغريب،يحتل الجزء البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطهما معا بالبحر الأبيض المتوسط،بحيث يشكل في هذه المنطقة على مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة" ..

في اطار هذه المحددات والمنطلقات مارس الاستعمار بالفعل سياسة التجزئة في الوطن العربي الذي أدى الى خلق أكثر من عشرين كيانا سياسيا مفصولا ، كما فعل على خلق " الحاجز البشري الغريب" / اسرائيل كقلعة متقدمة وأداة لتكريس العدوان ودأب على نهب خيراته أمتا واستنزاف ثرواتها الى أبشع حدود النهب

والاستنزاف...

ان الجماهير العربية من المحيط الى الخليج لم تقف مكتوفة الأيدى أمام السيطرة الاستعمارية وما رافقها من قمع واستغلال، بل ان نضالها — وان مر من مراحل متفاوتة وخضع لخصوصيات كل منطقة منطلقة وتمايز مستوى الوعي والتنظيم فيها... — فان نضالها البطولي المستميت قد أرغم فعلا الاستعمار على التراجع عن منطق الاحتلال المباشر والتنازل عن السيادة الترابية لفائدة الشعوب.

ان هذا النضال لم يشكل حافزا لاذكاء الوعي الجماهيرى فحسب، بل شكل عاملا أساسيا في بعث الوعي الوطني والقومي ونمو الحركات المعبرة عنه. ومن خلال ذلك تم تدعيم التطلع الوحدوى عبر الصراع في المشرق والمغرب العربيين وكرد عن واقع التجزئة والتفرقة.

أمام هذا اضطر الاستعمار الى مراجعة سياسته بشكل شامل وذلك وفقا لثلاث محاور أساسية :

+ تكريس واقع التجزئة حتى تصبح الحدود المصطنعة بين الشعوب أمرا واقعا، وكذلك الشأن بالنسبة للكيان الصهيوني المفروض.

+ اخضاع الحلقات الضعيفة التي لم يتبلور فيها النضال الوطني الى الى حد انهاء الاستعمار بمختلف أوجهه، واجهاض هذا النضال عن طريق منح استقلال شكلي يحافظ على جوهر المصالح الاقتصادية عن طريق طبقة أو نخبة عميلة.

+ التراجع المؤقت بالنسبة للحلقات التي تبلورت فيها الثورة الوطنية وقطعت أشواطا تمنع استمرار النفوذ الاستعماري، (الثورة الجزائرية، الثورة الناصرية...) والعمل على منع هذه الثورة من أن تصبح ذات اتجاه لا رجعة فيه. وفي انتظار ظروف أفضل وضع مخططات استعمارية أمبريالية شاملة لكل المنطقة تأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات وتركز باستمرار على خدمة استراتيجية النهب والاستغلال.

ان هذه المحاور الأساسية الثلاث قد شكلت عمودا فقريا داخل السياسة الأمبريلية والاستعمار والتي تأرجحت ما بين التدخل العسكرى المباشر الذى تفرضه من حين لآخر ظروف معينة (العدوان الثلاثي على مصر مثلا) وتثبيت النفوذ عبر تكريس التبعية في كل المجالات الاقتصادية منها والسياسية والثقافية.

وفي الوقت الذى تلقت فيه الأمبريالية ضربات متتالية وهزائم شنيعة اثر الانتصارات العظيمة التي حققتها شعوب الهند الصينية والافريقية، وفي الوقت الذى تحتد فيه أزمة الرأسمال الدولي المزمنة وتتفاقم أزمة الطاقة على الخصوص، أصبح الوطن العربي محط اهتمام بالغ، ليس كموقع صراع ذى العواقب السياسية والنفسية الكبيرة الأهمية، بالنسبة لهيبة القوات الأمبريالية وسمعتها، ولكن أساسا كرهان

ومجازفة اقتصادية واستراتيجية يكون التنازل فيها أو تضييع المواقع الأساسية داخلها ذو تأثير خطير على موازين القوى الدولية ، ان لم نقل ضربة قاتلة جازمة لمستقبل الهيمنة الأمبريالية .

ومن أجل تفادي هذه المخاطر ، عمدت هذه الأخيرة على تكريس كل الجهود للالمام والاحاطة بكل الأوضاع داخل المنطقة العربية ، والتكيف مع مغطيات كل مرحلة مرحلة وفق توجه عام لا تتغير خطوطه الرئيسية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1) ان التجزئة والتفرقة يجب أن تبقى هدفا استراتيجيا ثابتا كوسيلة لمنع تكامل امكانيات الشعوب وتنمية الوطنية الضيقة والشوفينية فيما بينها .

2) خلق أو انعاش ودعم طبقة كومبرادورية ذيلية في كل بلد على حدة تراعي في تركيبها الظروف المحلية ، وتدفع لاقامة الترابط مع قلعة العدوان العسكري ـ اسرائيل ـ وذلك باسم نمو وتطوير المنطقة عبر تنسيق " العبقرية الاسرائيلية والطاقات العربية " ، أي بعبارة أوضح " احتواء المنطقة بواسطة الامكانيات الرأسمالية من توظيفات وتكنولوجيا ، التي تعتبر اسرائيل جسرا مستقدما لها ، وهذا الارتباط العضوي بين البورجوازية الكومبرادورية العربية والكيان الصهيوني لا بد وأن تنعكس نتائجه على سياسة الموقف العربي الاسرائيلي " (1) .

3) التحكم في الطاقات الاقتصادية والنفطية على الخصوص واعطاء اهتمام خاص لمراكز هذه الطاقات لابعادها عن امكانية التقائها مع مراكز الثقل البشري حيث تتوفر امكانيات أحسن للتسييس والنضال الجماهيري مما يشكل تهديدا واضحا على المصالح . وبنفس المنطق العمل على التحكم في المواقع الجغرافية الاستراتيجية قصد الانفراد بها ، أي جعل البحر المتوسط بواجهتيه العربية والأوروبية بحيرة تحت نفوذها الخاص وكذا الممرات البحرية الاستراتيجية منها والتجارية محتكرة لأساطيلها ... ومن أجل ذلك ، فانها تعمل باستمرار على قطع طريق اختيار الحلفاء الطبيعيين للمسيرة التقدمية للامة العربية الذي سيكون له تأثير مباشر على موازين القوى بالنسبة للصراع الدولي المحتدم ما بين المعسكر التحرري والاشتراكي من جهة والمعسكر الأمبريالي من جهة ثانية .

4) دعم اسرائيل دعما لا مشروطا وسد حاجياته العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية ، وفي نفس الوقت توفير قلع مسلحة احتياطية بامكانها حسم الصراع عند الحاجة ، وكذا تقوية مراكز النفوذ السياسي لتدعيم الأنظمة الرجعية العميلة .

5) تطويق الأنظمة الوطنية العربية وتهديدها للقبول " بقوانين اللعبة " أو الحياد على الأقل ، وتكتيل الجهود لاخماد المد التحرري والثوري

وتصفية أو تحجيم المقاومة الفلسطينية باعتبارها مبادرة جماهيرية منظمة ثورية تصارع الواجهة الأمبريالية الأولى المتجسدة في الكيان الصهيوني وباعتبار تأثيرها المتبادل مع حركة التحرر العربي عموماً .

ومن أجل بلوغ أهدافها في تصفية المقاومة الفلسطينية وضرب كل القوات الوطنية والتقدمية العربية ، فانها ما فتئت تنهج أساليب متنوعة بدءاً باحداث المجازر بهدف التصفية الجسدية مرورا بخلق مراكز احتكاك مصطنعة دائمة من شأنها أن تنفجر من حين لآخر على شكل صراعات طائفية مزيفة أو تصعد وتنمي الوطنية الضيقة بين الشعوب كطريق لتثبيت واقع التفرقة والتخلف . وبشكل استغلال المشاكل التي خلقها الاستعمار الحلقة المركزية ضمن هذه الخطة .. اضافة الى اذكاء وتشجيع النعرات الاقليمية والنزعات الطائفية الكامنة ، في حين أن الأمبريلية والرجعية تتحرك دون حدود وتنسق بين مختلف الأطراف بلا حرج ولا عراقيل .

وخلاصة القول الزج بالوطن العربي في ركاب التخلف وضرب وتشتيت مكتسباته الحضارية ، ومنعه من مسايرة ركب التقدم حتى يظل مصدرا للخيرات والثروات واليد العاملة الرخيصة ، وورقة في يد الأمبريالية تستعملها متى ما تشاء في الصراع العالمي ضد الشعوب وضد الحركات التحررية والاشتراكية .

2 — مضامين الصراع في الساحة العربية .

ان الأمبريالية بمخططاتها ، بوسائلها العسكرية والسياسية ، بقوتها وجبروتها ، لم تنل ولن تنال من نضال الجماهير الشعبية العربية التي قاومت الاحتلال المباشر بعنف وجرأة ولا زالت تقاوم الاحتلال الغير مباشر والتبعية بصبر وثبات . ولقد مر هذا النضال بمراحل مختلفة في مد وجزر بين انتعاش لحركة التحرير الوطني العربية المناهضة للأمبريالية وانتزاعها المكاسب تلو المكاسب وردة يمينية تعمل على ضرب المكتسبات الوطنية وتسعى لشد كامل الوطن العربي الى الوراء والعودة به الى عصور الانحطاط والسيطرة الاقطاعية المظلمة .

ان هذه الحركة تعكس في نهاية الأمر صراعا متأججا بين قوتين متقابلتين :

- قوى تحالف الأمبريالية والصهيونية ممثلة في الطبقات الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية ، هذا التحالف الذي يشكل العدو الرئيسي لشعبنا والمستفيد الأول والأخير من واقع التبعية والتخلف والهيمنة على وطننا ثروة وشعبا .
- قوى أوسع الجماهير الشعبية العربية من عمال وفلاحين وكذا كل الطبقات المتوسطة من تجار صغار وصناع ومثقفين ورأسماليين وطنيين ، سواء منها تلك التي لا زالت تعيش في ظل أنظمة رجعية واضحة العمالة وتعاني من الضغط الأمبريالي والكومبرادوري والعراقيل التي تقف أمام نموها وتطورها ، أو تلك التي استطاعت أن تستلم السلطة في اطار أنظمة وطنية رافضة

للعمالة والتبعية ، رغم ما يرافق ذلك من صعوبات وتعقيدات ناتجة عن عن موازين القوى العامة في الوطن العربي لصالح التحالف الأمبريالي الصهيوني الرجعي ، وكذا الأوضاع الذاتية لهذه الأنظمة . ويعتبر غياب التنظيم الشعبي القوي نقصا عاما وثغرة أساسية ضمن هذه الأوضاع .

ان النضال الذي خاضته الجماهير الشعبية في هذا الصراع ، وان اكتسى أشكالا متنوعة ومر من مراحل مختلفة وتأثر بالظروف المحلية ، فانه ظل في اتجاهه العام نضالا تحرريا ديموقراطيا وحدويا . انه نضال تحرري باعتباره يهدف الى تحرير كل أجزاء الوطن العربي من الاستعمار بشكليه القديم والجديد ، ديموقراطي لأنه موجه ضد الأنظمة الكومبرادورية وأنظمة الحكم المطلق المستبدة الغارقة في التبعية والعمالة ، وحدوي باعتباره يهدف الى القضاء على واقع التجزئة والتشرذم وتجنيد كل الطاقات لاعادة بناء وحدة الشعوب الطبيعية ، وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يحقق من القوة والانسجام ما من شأنه توفير الظروف الموضوعية اللازمة للتحرر الفعلي والشروع في مرحلة البناء الاشتراكي ... اذن هذه الجوانب الثلاث مترابطة متداخلة فيما بينها ، اذ لا وحدة بدون التحرر والديموقراطية ولا تحرر بدون ديموقراطية أو في ظل الأنظمة العميلة ، وبالتالي فان أي مكسب يحقق على جانب يعد تدعيما ملموسا للنضال الشامل .

وفي اطار هذه المعركة الشاملة ، خاضت الجماهير الشعبية العربية نضالها ودافعت عن وجودها وعبرت عن نفسها من خلال منظماتها الوطنية والتقدمية .

وتأتي المقاومة الفلسطينية في مقدمة هذه المنظمات باعتبارها تواجه رأس سهم العدوان الاستعماري المتمثل في الكيان الصهيوني للدفاع المستميت عن القضية الوطنية العادلة الواضحة للشعب الفلسطيني وكحركة تنبذ المهادنة والتخاذل والوصاية والاحتواء ، وتعتمد التجنيد الجماهيري والمقاومة الشعبية كأسلوب نضالي أساسي .

ان هذه العوامل قد جعلت المقاومة الفلسطينية هدفا ثابتا للمؤامرات التصفوية التي تحاك ضدها والتي أوضحت التحالف الاستراتيجي ما بين الأمبريالية والصهيونية والرجعية العربية العاملين باستمرار على ضرب وتوقيف المد الثوري الفلسطيني خاصة وأن الاتجاه الذي أخذ يفرض نفسه هو التحالف بل التلاحم العضوي بين المقاومة وباقي فصائل حركة التحرير العربية .

والى جانب المقاومة الفلسطينية ، تقف من جهة الأنظمة الممثلة لمصالح الرأسمال الوطني وذات اتجاه وطني متناقض مع الأمبريالية بشكل عام ، ومن جهة ثانية المنظمات الممثلة لمصالح باقي الطبقات الشعبية التي لم تقف وجهاتها عند حدود الوطنية الصرفة ، بل اعتنقت محتوى اجتماعيا مطابقا لمصالحها وأبعاد تحررية فعلية تجسد في مجملها استمرار حركة التحرير الشعبية في الوطن العربي ، من طور مقاومة الاستعمار المباشر الى مرحلة مناهضة الاستعمار الجديد والأمبريالية وعملائها المحليين .

ان حركات التحرر العربية وان استطاعت أن تعبر عن طموحات الجماهير الشعبية في التحرر والديموقراطية والوحدة وشكلت واجهة أمامية في وجه الأمبريالية ولقنتها من حين لآخر صفعات صارخة ـ الثورة الجزائرية، الثورة الناصرية، مختلف التجارب البعثية في الشرق وحركات التحرير الشعبية في المغرب العربي ... ـ فانها رغم ذلك لم ترتق بعد الى مستوى الاطار الصحيح الذي يعبيء كل الطاقات الشعبية ويعبر عنها أحسن تعبير ويقود نضالها وفق استراتيجية ثورية واضحة.

ان مختلف تجارب حركات التحرير الشعبية في المشرق والمغرب العربيين وان هي امتلأت بالايجابيات في اطار النضال المناهض للأمبريالية وعملائها من أجل التحرر والوحدة، أو كأنظمة وطنية استطاعت في مرحلة ما أن تضرب قلاع الاقطاع والرجعية وأن تحقق انجازات تقدمية في الميدان الداخلي، فانها لم تخل أبدا من السلبيات، من بينها الأساسية والراجعة الى تناقضاتها الداخلية التي طمست تحت ستار الهدف التحرري العام وكذلك تركيبها الاجتماعي وظروفها الذاتية التي أهلت الطبقات المتوسطة لكي تحتل مراكز القيادة وحالت دون أن تكون الطبقات الكادحة المسحوقة، العمال والفلاحين الفقراء عمودها الفقري وقوتها الاجتماعية الأساسية ذات الصفات الثورية الأصيلة والآفاق النضالية الواسعة والطموحات التحررية الاشتراكية.

أما التنظيمات الثورية التي ارتقت الى مستوى من الوضوح الأيديولوجي، يعبر عن طموحات الجماهير الشعبية الكادحة قاطبة، ويتجاوز الجمود العقائدي والشلل الميكانيكي لأوضاع تختلف... ان هذه التنظيمات رغم ظاهرة انتعاشها العامة في مختلف أجزاء الوطن العربي لا زالت تعاني من الضعف والعزلة نتيجة ظروف موضوعية وتاريخية معينة أو أخطاء في الممارسة والتقدير، ولم تفرض نفسها بعد كطليعة ثورية مسلحة أيديولوجيا بشكل سليم وقادرة على قيادة نضال الكادحين والالتحام معهم وتجنيد أوسع الجماهير الشعبية للاجابة على متطلبات كل مرحلة وما تطرحه من أهداف قريبة وبعيدة المدى وسبك مجمل هذا النضال في اطاره الوطني والطبقي ذو الآفاق الاشتراكية الواضحة.

ان حركة التحرر العربية بمختلف أجنحتها الوطنية والثورية لا تزال تعاني من التشتت والعزلة وقلة التنسيق ان لم نقل انعدامه، وكذا افتقارها الى جبهة ديموقراطية موحدة ومناهضة للأمبريالية حالت دونها الظروف الموضوعية المؤثرة في طبيعة هذه الأجنحة، الى جانب عدم تمكنها من صياغة تصور متكامل للقضية القومية، خالية من العفوية والشطحات الرومانتيكية والتذبذب العقائدي ... في الوقت الذي أصبح فيه تحالف الأمبريالية والصهيونية والرجعية العربية متينا منسقا، وترتب عن ذلك ردة يمينية تجتاح الوطن العربي من المحيط الى الخليج، في هذه الظروف تصبح القضية القومية حتما حلقة مركزية في نضال كل حركة تقدمية عربية، وبندا من بنود كل برنامج تحرري، وعملا أساسيا يرتبط ويتبادل التأثير مع العوامل الداخلية المحلية.

3 ـ اختيارنا القومي •

اذا كانت أهداف التحرر الوطني وانهاء الاستعمار المباشر ـ الذي لا يزال مستمرا في أجزاء من وطننا العربي الكبير ـ ووضع حد للتبعية وسيطرة الاستعمار الجديد تعد أهدافا واضحة، فان صياغة اختيار قومي كاستراتيجية شاملة منسقة الجوانب يقتضي بالدرجة الأولى الاجابة على مسألتين رئيسيتين • الاولى تطرح ماهية وشكل الوحدة التي نسعى الى تحقيقها وكيفية ارتباطها بصيرورة التحرير والديموقراطية، والثانية تريد الاجابة على نوعية الأداة والوسائل التي تمكننا من انجاز مجمل المهام • وبعبارة أوضح الاجابة على المسألة التنظيمية •

الوحدة التي نريدها :

تعرض شعار الوحدة ـ كشعار صحيح للرد على سياسة التجزئة والتقسيم ـ للكثير من التشويه والانحراف، وعاني من التعثر والتوقف بمناسبة عدة محاولات فاشلة •

ولقد دأبت الرجعية العربية على احتواء هذا الشعار لافراغه من محتواه وتحريفه عن هدفه عبر أطروحة "وحدة الصف العربي" و"الوحدة الاسلامية" الى غير ذلك من الأحلاف الرجعية التي عملت على تعميم الخلط والغموض كمحاولة لتضليل الجماهير وطمس صراعها ضد الطبقات الكومبرادورية الرجعية المتغلغلة داخل مجتمعها •

ومن جهة ثانية (ومناقضة)، فان التجارب التي خاضتها فصائل حركة التحرر العربية التي تمكنت من استلام السلطة لم تكلل بالنجاح واتسمت بقصر النفس، غير أنها أتاحت الفرصة في نهاية المطاف لاستخلاص العبرة وتوضيح الرؤيا وتقديم دروس أساسية يمكن انجازها كالتالي :

1) ان الوحدة لا يمكن أن تقودها العفوية أو الاعتبارات العاطفية بل يجب بالأساس أن تتوفر لها كل الشروط الموضوعية والذاتية التي ليس من الضروري توفيرها ضربة واحدة بل بالتدريج ووفق مقاييس علمية تتضمن فعلا التقدم تعتين مصالح الجماهير الشعبية وتعزيزها •

2) الوحدة لا يمكنها أن تسبق التحرير، وبالتالي فان أي محاولة لتوحيد أنظمة ذات الطبيعة المختلفة، وأي تحالف مع الأنظمة العربية في الرجعية في اطار وحدة الدول، لا يمكن أن يكون مصيرها الا الفشل، ولن تكون تغطيتها للتناقضات القائمة سوى تغطية عابرة، تنفجر بعدها الخلافات انفجارا تناحريا •

3) ان دور هذه الأنظمة الوطنية التي استلم أغلبها السلطة عن مبادرة جنود أو ضباط لا يمكنه أن يكون بديلا عن دور التنظيمات الشعبية سواء منها الداخلية أو القومية، وبالتالي فان أي انزلاق نحو تحجيمها أو الوصاية عليها ينعكس حتما بسلبياته على الوحدة وعلى المسار التحرري الديموقراطي بشكل عام •

وبناء على معطيات التجربة وفي اطار توجهاتنا العامة، ورغم أن الصيغ والأشكال العملية للوحدة القومية يصعب تصورها سلفا، فان الوحدة التي نريدها يمكن أن تعتمد المرتكزات الأساسية التالية :

1 ــ ان الوحدة التي نطمح الى تحقيقها لا يمكن أن تكون سوى وحدة الجماهير، ليس بشكل عاطفي وعفوي، ولكن بشكل علمي منظم، وبالتالي فانها بالأساس وحدة الكادحين عبر وحدة تنظيماتهم السياسية والنقابية والاجتماعية بشكل عام .

انها وحدة تسعى الى تسخير الطاقات الاقتصادية، بعد تحريرها وتجريدها نهائيا من التبعية وانجاز التكامل بينها لخدمة حاجيات الجماهير على طول الساحة العربية، وتسعى الى تحرير ارادة هذه الجماهير وفرض سيادتها من خلال بناء صرح ديموقراطية فعلية تفجر طاقاتها، وتمكنها من المساهمة الفعالة في تسيير أمورها، واقامة امكانية المعرفة المعممة والثقافة الوطنية للجميع، وتحضير كل الشروط المتكاملة لتحرر اقتصادي اجتماعي سياسي، شروط تسمح بوضع أسس البناء الاشتراكي ومسايرة ركب التقدم حتى تسترجع الشعوب العربية مكانتها ضمن الشعوب المتحررة المتحضرة .

وخارج هذا المفهوم للوحدة، بالجماهير ومن أجل مصالحها وعبر مساهماتها المنظمة، فاننا لا نرى بديلا آخر سوى السقوط في الحلقات المفرغة من التجارب المنتكسة .

2 ــ ان التحرير والديموقراطية والوحدة، شعارات متلازمة متبادلة التأثير تشكل كلا متكاملا الوحدة داخله أفقا استراتيجيا أسمى .. في حين أن كل مكسب يحقق بالنسبة لأحدهم ينعكس بمردود ايجابي في اتجاه الآخرين . لذا، فان تحقيق خطوات وحدوية محلية غير متناقض مع الهدف الاستراتيجي، ألا وهو بناء الوحدة القومية الكاملة، بل أنها تخدمه، اذ هي تنعكس بمردودها الايجابي من أجل تحرير أجزاء أخرى من الوطن العربي، وتبعا لذلك فانها تدعم صيرورة الوحدة الشاملة . وكما يقول الأخ المهدي بنبركة :

" ان بناء الوحدة المتحررة يجب أن يبدأ من مختلف أجزائها تبعا لتحرر هذه الأجزاء من سيطرة الاستعمار والاقطاع وأن يصعد البناء عاليا، من مشرق البلاد العربية ومغربها الى أن يلتقي في قمته العليا متناسقا متكامل البنيان .

وأكبر ضمانة لكي يكون البناء منسجما متينا هو في التنظيم الشعبي السياسي والنقابي والخاص بالشباب والنساء، هذا التنظيم الشعبي يجب أن يعم الوطن العربي ويكون أداة لرفع مستوى الوعي فيه، ولتجنيد الجماهير الشعبية من أجل التحرر أولا ثم البناء والنمو الاقتصادي والاجتماعي لفائدة الشعب" ⑧

وهنا تأتي بالنسبة الينا أهمية شعار وحدة المغرب العربي كمرحلة، باعتباره شعارا تفرضه شروط التحرر من الاستعمار والتبعية ولوازم التقدم الاشتراكي، وأن الجماهير الشعبية التي لا يعوقها عائق أو تناقض في صفوفها عن السعي والتضحية من أجل التحرير والوحدة، قد أكدت طموحاتها هذه من خلال النضال الوحدوي الرائع الذي خاضته ضد الاستعمار المباشر، وهي لا تزال تعبر عن نفس الطموحات

رغم ما يقيمه أعداؤها من حواجز مصطنعة وعراقيل مزيفة تعمل على بعث النعرات الاقليمية والوطنية الضيقة .

ان تشبثنا بشعار المغرب العربي ليس هدفا في حد ذاته ، لكنه خطوة أساسية نحو تحقيق ما نصبو اليه من وحدة قومية شاملة ، نسترشد في ذلك بما يقوله الأخ بنبركة :

" المغرب العربي كما نؤمن به ، وكما نعمل له ، لا يمكن أن يكون الا منطلقا للتحرر العربي ولبناء المجتمع العربي المتحرر المزدهر على أسس من العدالة والتقدم تتنافى مع كل مخطط استعماري " .

المسألة التنظيمية .

ان تحديد تصور عام لقضية الوحدة القومية وتسجيلها ضمن صيرورة التحرير والديموقراطية والوحدة ، يطرح مباشرة المسألة التنظيمية ، أي ما هي الوسائل والأشكال التنظيمية المعتمدة لبلوغ مجمل هذه الأهداف .

وفي هذا المجال كذلك ، فان الوطن العربي لا يفتقر الى التجارب بل لقد تراكمت خلال نصف القرن الأخير حصيلة ضخمة غنية من التجارب السياسية التنظيمية تحت نفس الشعارات ومن أجل بلوغ نفس الأهداف .

ان هذه الحصيلة تمكننا اليوم من رسم خطوط عريضة للمسألة التنظيمية من خلال الخلاصات التي أوضحتها التجربة والتي تتجاوب على العموم مع المعطيات الموضوعية والنظرية :

1) ان اختلاف مستويات التطور الاجتماعي في الوطن العربي الناتجة عن تقسيمه خلال مرحلة الاستعمار المباشر والحفاظ بواقع التقسيم والتجزئة خلال مرحلة الاستعمار الجديد ، قد أدى الى خلق مستويات متفاوتة في الصراع المحلي المباشر ، تفاوت في الأعداء المباشرين وكذا التفاوت في القوى المشاركة في الصراع بالنسبة لكل قطر على حدة ، أضف الى ذلك خصوصيات الأهداف الوحدوية الانتقالية التي يجب تحقيقها عمليا على طريق الوحدة الشاملة .

ان تجاهل هذه المعطيات الموضوعية والمناداة بالحزب الثوري العربي الواحد يعد هروبا الى الأمام لتجاوز واقع مستعصي لا جدوى في معالجته معالجة طوباوية ، بل المطروح هو تغييره بالملموس وايجاد الصيغ العملية الملائمة لذلك .

أما الأطروحة التي تقول بضرورة اعتبار الأنظمة الوطنية محاور تلتف حولها حركات التحرر العربية وتسير تحت قيادتها ، فانها لا تقل خطأ وذاتية ، ذلك أن دور الأنظمة الوطنية هو دعم حركات التحرير التي تقاوم الاقطاع والكومبرادورية وتجنيد كل الطاقات لمساعدتها وليس النيابة عنها . أو فرض قيادتها مما سيعطي الأسبقية حتما للمصالح الذاتية ويميع أو يضيع تماما النضال من أجل التحرير والوحدة المبنية على الأسس السليمة .

2) ان الوحدة التي نريدها ما هي الا تتويج لمسلسل التحرير والديموقراطية الذى يفرض علينا واقعنا الراهن أن نخطو فيه خطوات متفاوتة محليا • والمسألة التنظيمية لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات الموضوعية ، وبالتالي فلا بديل عن التنظيمات الشعبية المحلية السياسية والنقابية والاجتماعية بشكل عام • ان هذه التنظيمات هي صاحبة قضيتها محليا ، وهي المحاسبة على انجاز مهامنا اليومية من أجل التحرير والوحدة •

هذه الوحدة التي لا بد أيضا أن تخطو خطوات محلية متينة حتى يرتفع البنيان عاليا من القاعدة نحو القمة وتحت الضمانة الفعالة للتنظيمات الشعبية •

ان هذه الاستراتيجية تقتضي الاحتفاظ على الجبهات الداخلية التي تضم كل الطبقات الشعبية التقدمية وتنشيط هذه الجبهات لانجاز مهام التحرير أو تمتين المكتسبات الوطنية في حالة تواجدها في السلطة • وفي نفس الوقت بناء جبهة قومية تعكس تمثيلية الجبهات الداخلية وتنسق فيما بينها على المستوى القومي ، تدعم النضال التحرري وتكتل مجهوداته وتواجه الاستراتيجية الأمبريالية باستراتيجية وطنية شاملة ، وتسهر في نفس الوقت على تمتين المكتسبات الوطنية وتراكم كل مكسب ايجابي سواء في واجهة التحرير أو في واجهة البناء وارساء أسس الوحدة •

ان هذا التوجه العام هو الذى يسمح لكل حركات التحرر العربية التسلح بخط استراتيجي قومي شامل لمواجهة التحالف الأمبريالي الصهيوني الرجعي المتكامل وفي نفس الوقت اغناؤه بالخصوصيات النضالية المحلية في مختلف الواجهات •• في حين أنه يسمح بتعويدها على التآزر وتكامل الطاقات النضالية والكفاح المشترك كسبيل لتطويق الخط الوحدوى •

ولقد رأينا من خلال تحليلنا لأوضاعنا الداخلية ، ان استراتيجية التحالف الوطني المناهض للأمبريالية لا تزال تفتقر الى طليعة ثورية تعبر عن مصالح الطبقة العاملة والجماهير الكادحة وتكون في مستوى قيادة وتأطير مجموع النضال الوطني والطبقي •

الا أن هذه ليست ظاهرة خاصة وشاذة ، بل ان حركات التحرير في الوطن العربي تشهد بشكل عام تخلف القيادات عن المهام الطبقية المطروحة كنتيجة مباشرة لطبيعتها •• ومقابل ذلك انتعاش ، بل نمو وتمتين التيار القاعدى الذى يتجاوز النظرية الحزبية الضيقة ويسعى الى توحيد صفوفه وتصحيح رؤيته بتنبيه النظرية الثورية بعيدا عن الجمود العقائدى وتمتين تنظيماته ورفعها الى مستوى الارتباط الوثيق بالجماهير وقيادة نضالها •

ان هذه المهام لا تزال تشكل حلقة أساسية في نضال كل حركة ثورية محليا ، بيد أن ايجاد صيغ التنسيق العملية بين كل هذه الحركات حتى تصبح في مستوى مواجهة استراتيجية أعدائها وأعداء الأمة العربية جمعاء تطرح بنفس الالحاح والأهمية •

ان الواقع الحالي الذى يشهد ردة يمينية تجتاح مجموع وطننا الكبير وتسعى الى تركيز مصالح الرأسمال الدولي والرجعية المحلية عن طريق الهيمنة المباشرة أو المستترة وراء العملاء المحليين والسماسرة . ان هذا الواقع رغم كل سلبياته ، فانه لا يخلو من الايجابيات ، حيث أن التناقضات لا تزيد الا احتداداً ووضوحاً ، وأن وعي الفصائل الثورية أخذ يتعمق ويتجذر أكثر فأكثر ، اذ أن حركة التحرير العربية بكاملها تجتاز فترة مخاض في الظرف الراهن ، بامكانها أن تسفر عن نتائج جد مهمة بالنسبة لمستقبل أمتنا العربية .

خاتمـــة

ان معالجة أوضاعنا الداخلية وما تطرحه من مهام مستعجلة لدعم التيار القاعدى بمختلف روافده وتسليحه أيديولوجيا وربطه بالجماهير أوثق رباطاً ، ان هذه المعالجة ان هي تمت بنجاح ، فسوف تكون مساهمة في تقديم نضال شعبنا من أجل التحرير وتحقيق طموحات جماهيرنا الكادحة في بناء صرح المجتمع الاشتراكي .

وهذا النضال يرتبط بشكل عضوى بنضال باقي الشعب العربي من أجل أمة عربية متحررة موحدة واشتراكية .

وهذه الأهداف بمجملها تندرج في اطار مصارعتنا الدولية مع القوات الأمبريالية الرجعية ومناهضتنا لها جنبا الى جنب مع باقي القوات التحررية والاشتراكية .